

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصادرات غير النفطية للمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 خلال الفترة 2005-2022

د. سحر حسن خياط

أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: Skhayat@kau.edu.sa

أمجاد عبدالله حمرائي

باحث ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: ahumrani@stu.kau.edu.sa

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في سياق التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية من 2005 إلى 2022. والإجابة على التساؤل حول مدى مساهمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية في تعزيز تنافسية الصادرات السعودية غير النفطية، وذلك في ضوء الأهداف الحكومية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، باعتبار أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم أدوات تحقيق هذا الهدف. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير النموذج القياسي وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بالاعتماد على برنامج (EViews 9)، وذلك لتحليل العلاقة بين الصادرات غير النفطية كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، التضخم، القيمة المضافة للصناعة، والقوى العاملة، كمتغيرات مستقلة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية، ولكن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى الأهمية 5%. في المقابل، أظهرت النتائج علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كلاً من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والقيمة المضافة للصناعة، والقوى العاملة وبين الصادرات غير النفطية. أما بالنسبة للتضخم، فقد أظهرت النتائج علاقة سالبة غير ذات دلالة إحصائية مع الصادرات غير النفطية، مما يشير إلى عدم وجود تأثير كبير للتضخم على أداء الصادرات في الفترة المدروسة. واستناداً إلى النتائج التي تم الحصول عليها توصي هذه الدراسة بالتركيز على الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات البشرية، وتحسين بيئة الأعمال الاستثمارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز النمو في الصادرات غير النفطية. بالإضافة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز صورة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة على المستوى العالمي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات غير النفطية، التضخم، رؤية 2030.

The Role of Foreign Direct Investment in the Development of the Non-Oil Export Sector of the Kingdom of Saudi Arabia in the Light of Vision 2030 During the Period 2005-2022

Dr. Sahar Hassan Khayat

Associate professor, Department of Economics, Faculty of Economics and Management,
King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: Skhayat@kau.edu.sa

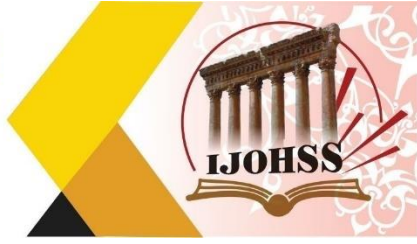
Amjad Abdullah Humrani

Master's researcher, Department of Economics, Faculty of Economics and
Management, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
Email: ahumrani@stu.kau.edu.sa

ABSTRACT

This study aimed to analyze the relationship between foreign direct investment and non-oil exports in the context of the economic transformation that Saudi Arabia is witnessing during the time period from 2005 to 2022. Answering the question about the extent to which foreign investment flows contribute to enhancing the competitiveness of Saudi non-oil exports, considering the government's goals aimed at diversifying the economy and reducing dependence on oil revenues, considering that increasing foreign direct investment is one of the most important tools to achieve this goal. The study used the multiple linear regression model to estimate the standard model according to the usual least squares (OLS) method based on the EViews program (9), to analyze the relationship between non-oil exports as a dependent variable, foreign direct investment, total fixed capital formation, inflation, industrial value added, and labor force, as independent variables. The results of the study showed a positive correlation between foreign direct investment and non-oil exports, but this relationship was not statistically significant at the 5% significance level. In turn, the results showed a statistically significant positive correlation between the total fixed capital formation, the added value of industry, the labor force and non-oil exports. As for inflation, the results showed a statistically insignificant negative correlation with non-oil exports, which indicates that there was no significant effect of inflation on the performance of exports in the studied period. Based on the results obtained, this study recommends focusing on investment in high-value-added sectors, infrastructure development, human capacity building, improving the investment business environment to attract more foreign direct investments and stimulate growth in non-oil exports. In addition to intensifying efforts to enhance the image of the kingdom as an attractive investment destination at the global level.

Keywords: Foreign direct investment, non-oil exports, inflation, Vision 2030.



المقدمة:

في الوقت الحالي، تم تضمين جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم؛ لما تقوم به هذه الاستثمارات من دعم لجهود التنويع الاقتصادي، وزيادة مصادر الدخل، والإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المستضيفة (أزروال، 2018). ومن هذا المنطلق هدفت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تحقيق تغييرات هيكلية إيجابية في الاقتصاد الكلي، بما يكفل تحقيق التوازن بين المصادر النفطية وغير النفطية؛ لتنويع مصادر الدخل (الغاوي، 2020)، من خلال إجراء تغييرات اقتصادية تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في معظم الأنشطة الاقتصادية، وزيادة مشاركة القطاع غير النفطي، وذلك بتسهيل القوانين والإجراءات المتعلقة بالاستثمارات لجذب المستثمرين الأجانب كمصدر للتمويل الهام (أحمد ووردة، 2019). كما هدفت الرؤية إلى زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي من 3.8% إلى 5.7%، بالإضافة إلى زيادة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50%، من إجمالي الناتج المحلي، وتضمين اقتصاد المملكة في مؤشر التنافسية العالمي ضمن العشرة الاقتصادات الأولى بحلول عام 2030 (رؤية 2030). ويأتي هذا التنويع الاقتصادي في المملكة؛ بغرض مواجهة تقلبات أسعار النفط، وما ينتج عنها من تأثير على الصادرات النفطية، الأمر الذي يعرقل مسيرة النمو المستدام؛ لذا عملت المملكة العربية السعودية على توفير مصادر تمويل مستقرة عن تقلبات السوق، من خلال التوجه إلى الصادرات غير النفطية، لما تتمتع به من الاستقرار في الطلب والأسعار، مما يمنح المنتجين والمصدرين دخلاً مستقرًا يمكن الاعتماد عليه دون المخاطرة في استقرار معدلات النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى (الغاوي، 2020).

مشكلة الدراسة:

نتيجة للأحداث العالمية والأزمات والاضطرابات السياسية والاقتصادية، التي تلعب دورًا مؤثرًا في تقلبات أسعار النفط مما ينعكس سلباً على استراتيجيات التنمية للدولة (محمد، 2014)، اهتمت المملكة العربية السعودية بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من أجل تنويع صادراتها واستقرار عملية النمو الاقتصادي. وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسة في التساؤل التالي: ما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، وما تقوم به هذه الاستثمارات من تمويل للمشروعات المختلفة التي تسهم في عملية التنمية واستدامتها، بالإضافة إلى توفير فرص العمل وتدريب العمالة، وإدخال التقنية الحديثة، ونقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية، وتفاعل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي وتحسين قدرته على النمو والتنافسية (محمد، 2014).

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2005-2022، وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية تتمثل في:

• التعرف على المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، ومعرفة أهميتهما والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

• محاولة إبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات غير النفطية للمملكة.

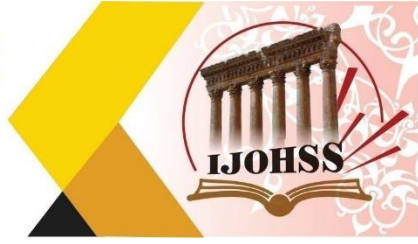
• تسليط الضوء على واقع الصادرات غير النفطية، وتطورها في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030.

• تقديم بعض المقترحات والتوصيات في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

فرضيات الدراسة:

تقتض الدراسة الحالية ما يلي:

- وجود علاقة طردية بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات غير النفطية.
- وجود علاقة طردية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وإجمالي الصادرات غير النفطية.
- وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للصناعة وإجمالي الصادرات غير النفطية.
- وجود علاقة طردية بين القوى العاملة وإجمالي الصادرات غير النفطية.



- وجود علاقة عكسية بين التضخم وإجمالي الصادرات غير النفطية.
حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع الصادرات غير النفطية في ضوء رؤية 2030

- حدود زمنية: الفترة الزمنية 2005-2022م

- حدود مكانية: المملكة العربية السعودية

مصطلحات الدراسة:

الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment): يعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه "الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل، ويعكس مصلحة دائمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة أجنبية، ويتم الاستثمار بواسطة الأفراد بالإضافة إلى منشآت الأعمال" (محمد، 2014).

تنمية الصادرات (Export Development): يعرفها (Krouner, 1981) على أنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة" (عبد الرازق، 2016).

الدراسات السابقة:

جذب الترابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات اهتمامًا واسعًا من قبل الباحثين والمهتمين بالمجالات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي. الأمر الذي دفعهم إلى إجراء العديد من الأبحاث والدراسات العلمية لفهم طبيعة العلاقة بين هذين المجالين، وتحديد كيفية تأثير الاستثمارات الأجنبية على قدرة الدول على التصدير وتحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، سنتطرق إلى أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، مرتبة تسلسليًا من الأقدم إلى الأحدث كالتالي:

هدفت دراسة (Mahmoodi & Mahmoodi, 2016) بعنوان **Foreign Direct Investment, Exports**

And Economic Growth: Evidence From Two Panels Of Developing Countries إلى

معرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، والنمو الاقتصادي في مجموعتين من البلدان النامية¹، تمثلت في ثمانية بلدان نامية أوروبية خلال الفترة (1992-2013) وثمانية بلدان نامية آسيوية خلال الفترة

(1986-2013). وباستخدام بيانات (Panel Data) ونموذج تصحيح الخطأ (VECM) لثلاث متغيرات تمثلت

في: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، والناتج المحلي الإجمالي. وقد اتبعت الدراسة المنهج القياسي في تقدير

المتغيرات من خلال اختبار جذر الوحدة، والتكامل المشترك (Cointegration)، والسببية (Granger).

وتوصلت النتائج إلى وجود تكامل مشترك في البلدان النامية الأوروبية والآسيوية، كما أشارت نتائج السببية في

البلدان الأوروبية النامية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي

المباشر، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات في

الأجل القصير. أما الدول الآسيوية النامية فقد استنتجت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات

والنمو الاقتصادي على المدى القصير. أما في الأجل الطويل توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية من الاستثمار

الأجنبي المباشر والصادرات إلى النمو الاقتصادي وكذلك علاقة سببية من النمو الاقتصادي والصادرات إلى

الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من البلدان النامية الأوروبية والآسيوية. وأوصت الدراسة على تحفيز وتعزيز النمو

الاقتصادي من خلال جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى التوسع في التجارة الحرة، وزيادة

الأمن الاقتصادي والسياسي.

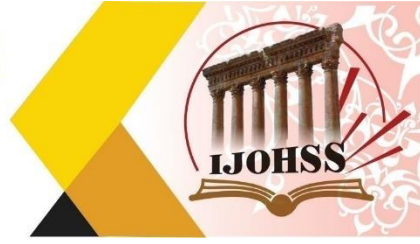
كما قامت دراسة (Selimi and others, 2016) بعنوان **The Impact Of Foreign Direct**

Investment On The Export Performance: Empirical Evidence For Western

Balkan Countries بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في دول غرب البلقان² خلال

1 البلدان النامية الأوروبية: ألبانيا، بيلاروسيا، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، رومانيا وتركيا.
البلدان النامية الآسيوية: بنغلاديش، الهند، ماليزيا، عمان، باكستان، الفلبين، سريلانكا وتايلاند.

2 ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا، جمهورية مقدونيا، صربيا، بلغاريا، رومانيا وسلوفينيا.

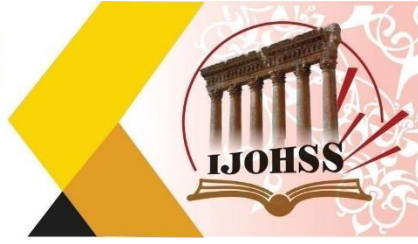


الفترة (1996-2013). واعتمدت الدراسة على بيانات الـ (Panel Data)، لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتمثل في: صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وبين المتغيرات المستقلة والتي تمثلت في: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، إجمالي المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والقيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد اتبعت الدراسة المنهج التجريبي باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، وطريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (LSDV)، بالإضافة إلى المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لغرض المقارنة التجريبية للنتائج. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات في هذه البلدان، كما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات يؤثران بشكل إيجابي ومعنوي على الصادرات، في حين أن سعر الصرف معنوي وإيجابي في نموذج التأثيرات الثابتة بخلاف النماذج الأخرى حيث اتضح أن نتائجه غير معنوية، وتبين أن معامل إجمالي تكوين رأس المال ليس له أي دلالة إحصائية، في حين أن معامل القيمة المضافة للصناعة سلبية وله دلالة إحصائية فقط في نموذج التأثيرات الثابتة. كما أظهرت النتائج أن تعزيز الصادرات في هذه البلدان يتحدد بنمو الإنتاج، سعر الصرف، المدخرات، والصناعة. وأوصت الدراسة واضعي السياسات العامة بالعمل على تشجيع التصدير.

في حين ركزت دراسة بن الشيخ وآخرون (2016) بعنوان **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي من خلال "فرضية النمو بقيادة التصدير" في الدول النفطية (الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة (2000-2011)** على معرفة العلاقة السببية بين التدفقات المالية الأجنبية والنمو الاقتصادي من خلال فرضية "النمو بقيادة التصدير" (ELG) خلال الفترة (2000-2011). وذلك بالاعتماد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية، باستخدام ثلاث متغيرات تمثلت في: الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات غير النفطية كمتغيرات تفسيرية، وإجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع لكل من الاقتصاد الجزائري والسعودي. وتم اتباع المنهج القياسي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) واختبار (Granger) للسببية. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات في الاقتصاد الجزائري مما يعني تحقق فرضية النمو بقيادة التصدير، كما توصلت نتائج اختبار السببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية في الأجل القصير، وعدم وجود علاقة بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي. بخلاف الاقتصاد السعودي والتي أظهرت نتائجه عدم وجود العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، وبالتالي غياب الفرضية. ووجود العلاقة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، ومن الصادرات غير النفطية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. وأوصت الدراسة على توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التصديرية المختلفة لتعزيز نمو الاقتصاد المتوازن.

وهدفت دراسة السواعي (2017) بعنوان **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني** إلى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية والحصول على الأدلة التجريبية للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980-2013). بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية. حيث تضمن نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) أربع متغيرات رئيسية والتي تم التعبير عنها بصيغة اللوغاريتم وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والواردات السلعية، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تضمن النموذج متغيرات خارجية تمثلت في: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، العمل، ورأس المال. وتم اتباع المنهج القياسي باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) واختبار (Granger) لبيان اتجاه السببية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات على المدى الطويل والقصير، إذ يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات. بالإضافة إلى تأثير قصير المدى وعلاقة سببية طويلة المدى من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأوصت الدراسة بتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة لغرض جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطينها، بالإضافة إلى إقامة مشاريع صناعية دائمة بدلاً من المشاريع الصناعية الخفيفة، وتوسيع الأسواق بالتركيز على العمل العربي المشترك.

أما دراسة معقاش (2018) بعنوان **أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الماليزية، دراسة قياسية للفترة: 1995-2014** فهدفت إلى معرفة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الماليزية خلال



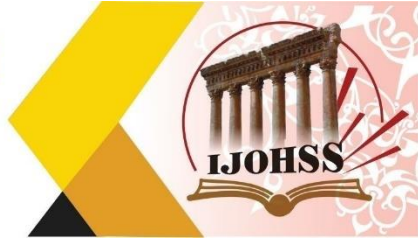
الفترة الزمنية (1995-2014). وذلك بالاعتماد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية. حيث تم إدراج المتغير التابع والمتمثل في: الصادرات، والمتغير المستقل والمتمثل في: في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. واتبعت الدراسة المنهج القياسي من خلال استخدام طريقة التكامل المشترك (Cointegration) في القياس. وتوصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابياً ومعنوياً على الصادرات. كما اتضح من خلال اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي والصادرات الماليزية، وتبين من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات في الأجل الطويل أكثر من مساهمته في الأجل القصير. وأوصت الدراسة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعمل على توفير الكوادر المؤهلة والمؤسسات وغيرها لاستيعاب هذه الاستثمارات.

واختبرت دراسة قادري وداودي (2018) بعنوان **قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي في دول الـ MENA (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016 باستخدام VECM)** العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، والنمو الاقتصادي في 11 دولة من الشرق الأوسط ودول من شمال أفريقيا³ خلال الفترة (2000-2016). بالاعتماد على بيانات (Panel Data) لتفسير العلاقة بين متغيرات النموذج والمتمثلة في: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع إدراج متغير وهمي يتمثل في الأزمة المالية قبل/بعد 2008. واتبعت الدراسة المنهج القياسي باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل استناداً على تقديرات طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)، كما أوضحت نتائج (Granger) وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات والنمو الاقتصادي ثنائية الاتجاه في الأجل الطويل، ووجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي ثنائية الاتجاه في الأجل القصير، وأيضاً وجود علاقة سببية من الصادرات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر قصيرة الأجل أحادية الاتجاه. وأخيراً فإن للأزمة المالية تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء الأولوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها مصدر هام وحاسم للنمو الاقتصادي ونمو الصادرات.

كما قامت أيضاً دراسة (Okechukwu and others (2018) بعنوان **The Impact Of FDI On Nigeria's Export performance: A Sectoral Analysis** باختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات النفطية/غير النفطية في نيجيريا خلال الفترة (1980-2015). وقد تمثلت المتغيرات التابعة في: إجمالي الصادرات السنوية النفطية وغير النفطية، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في: إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي. وقامت الدراسة باتباع أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لاختبار العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل. وتوصلت النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي طويل المدى من الناحية الإحصائية على إجمالي الصادرات والصادرات النفطية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية على الصادرات غير النفطية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي وقطاع التصنيع له علاقة إيجابية طويلة الأجل مع إجمالي الصادرات والصادرات النفطية، بخلاف قطاع الخدمات والذي اتضح بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية على الصادرات النيجيرية على المدى الطويل. وأوصت الدراسة بضرورة خلق الحكومة للحوافز الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز الانتاج، والاهتمام بتنويع الصادرات، من أجل تقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

في حين قاست دراسة أحمد ووردة (2019) بعنوان **دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية السعودية دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016** الأثر الصافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الصناعية كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة الزمنية (1980-2016). من خلال المتغير التابع إجمالي الصادرات الصناعية، والمتغيرات المستقلة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إنتاجية القطاع الصناعي، الانفاق الحكومي، وسعر الصرف الحقيقي، واتباع المنهج القياسي لتقدير النموذج، واستخدام

³ بلدان الشرق الأوسط: الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، لبنان، العراق، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، إيران، اليمن والأردن.
بلدان شمال أفريقيا: الجزائر، المغرب، تونس ومصر.



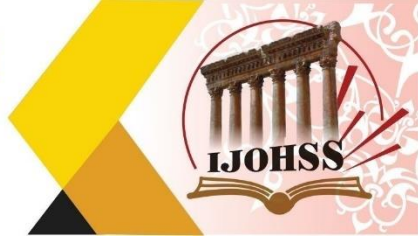
منهج التكامل المشترك وفقاً لطريقة (Engle-Granger) ذات المرحلتين. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المدرجة في النموذج، وظهور الانحرافات فيها على المدى القصير، والتي يتم تصحيحها سنوياً بنسبة 0.49. كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف الحقيقي على الصادرات الصناعية في الأجل الطويل والقصير. في حين أن إنتاجية القطاع الصناعي والانفاق الحكومي ترتبط بعلاقة موجبة ودالة إحصائياً مع الصادرات الصناعية في الأجلين الطويل والقصير. وأوصت الدراسة على ضرورة تطوير الصادرات الصناعية وخلق ميزة تنافسية لها، وتبني السياسات المحفزة والجاذبة للاستثمار الأجنبي، وتيسير إجراءاته.

وسعت دراسة الديب (2019) بعنوان دور الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 م. إلى معرفة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية وتأثير ذلك في حفز الاستثمار المحلي واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الزمنية (1976-2017). وقد تمثل المتغير التابع في: الاستثمار المحلي، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة في: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الادخار المحلي، الصادرات غير النفطية، التضخم، والإصلاحات الاقتصادية باعتبارها متغير وصفي. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي والكمي لتقدير العلاقة بين المتغيرات من خلال الانحدار المتعدد باستخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، واختبار استقراره المتغيرات باستخدام (ADF)، بالإضافة إلى اختبار السببية (Granger) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات وطبيعتها. واستنتجت الدراسة وجود دلالة إحصائية موجبة بين الاستثمار المحلي وبين جميع متغيرات النموذج، باستثناء معدل التضخم فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية ومعنوية بينه وبين الاستثمار المحلي على المدى القصير والطويل. كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات، بحيث تأثر الإصلاحات الاقتصادية على كل من الاستثمار المحلي والتضخم. كذلك متغير الادخار المحلي يؤثر على كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تأثير كل من الصادرات غير النفطية والتضخم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت الدراسة من خلال التنبؤ للفترة الزمنية (2018-2030) أن نسبة الاستثمار المحلي في العام 2030 قد تبلغ 42.6%. وأوصت الدراسة على استكمال تطوير البنية التحتية لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

كما قامت دراسة (Khayat (2020) بعنوان **The Determinants Of GCC's Outward Foreign Direct Investment** بالتعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من خلال تقييم الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي⁴ من الفترة الزمنية 1960 إلى الفترة 2018. من خلال تحليل بيانات (Panel Data). باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج كمتغير تابع، واستخدام لوغار يتم النمو الاقتصادي، ولوغار يتم صادرات السلع والخدمات، وسعر الصرف، والبنية التحتية، ومعدل التضخم، وتكاليف العمالة، والجودة المؤسسية كمتغيرات مفسرة. وتم اتباع المنهج التجريبي واستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، والتأثيرات الثابتة (FE) والتأثيرات العشوائية (RE) لتقدير العلاقة بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج، في حين أن كلا من الصادرات والبنية التحتية كان لهما تأثير سلبي وغير معنوي، أما معدل الصرف فتبين أنه له علاقة طردية وهامة إحصائياً على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. كما أوضحت نتائج سببية جرانجر (Granger) وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والبنية التحتية وسعر الصرف، ووجود علاقة أحادية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. وأوصت الدراسة على تحسين البنية التحتية وتعزيز البيئة الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وتوسيع نطاق الدراسات المستقبلية من خلال تضمين المتغيرات الإضافية مثل رصيد الحساب الجاري ونمو السكان لتعزيز إمكانات النمو الاقتصادي.

ويبحث دراسة (Fadol(2020) بعنوان **The Relationship Between The GDP, FDI, And Non-Oil Exports In The Saudi Economy -1970-2019: Evidence From (VECM) And (ARDL) Assessment - According To Vision 2030** العلاقة التوازنية طويلة المدى والقصيرة بين كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى أداء الصادرات غير النفطية في المملكة العربية

⁴ عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، والامارات العربية المتحدة



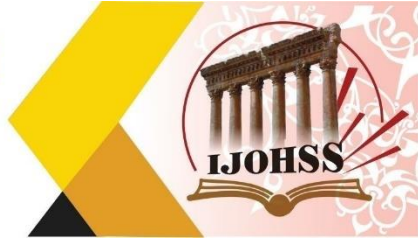
السعودية في إطار فرضية النمو القائم على التصدير (ELG) وفق رؤية 2030 خلال الفترة (1970-2019)، بالاعتماد على بيانات السلال الزمنية، لمعرفة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات غير النفطية والتي تم ادراجها كمتغيرات في هذه الدراسة. وتم اتباع المنهج القياسي وإجراء التكامل المشترك باستخدام نموذج (ARDL) وتحليل السببية لـ (Toda-Yamamoto) ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). واستنتجت الدراسة تأثير الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السعودي بالاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الصادرات غير النفطية، على المدى الطويل والقصير بشكل إيجابي، ولكنه غير معنوي حسب اختبار (Toda-Yamamoto). كما أظهرت نتائج (ARDL) أن الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية بينهم علاقة تكامل مشترك، مما يشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة المدى. وأوصت الدراسة بتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التركيز على الصادرات غير النفطية.

فيما قامت دراسة طوير ومختاري (2020) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 بالتركيز على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة الزمنية (1990-2018). باستخدام الصادرات خارج قطاع المحروقات كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تفسيري. وتم اتباع المنهج الوصفي والتجريبي واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل. واستنتجت الدراسة وجود علاقة توازنه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث يؤدي ارتفاع الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة الصادرات غير البترولية في المدى الطويل، مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. وأوصت الدراسة بالاستثمار في القطاعات المنتجة الأخرى خاصة السياحية، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار الأجنبي، والقيام بتحسين الأنظمة المصرفية والجمركية.

وهدفت دراسة (Khan and others (2021) بعنوان **The Nexus Between Export Diversification And Foreign Direct Investment: Empirical Evidence From China**

إلى النظر في العلاقة السببية بين تنويع الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين وذلك خلال الفترة الزمنية من 1987 إلى الفترة 2017. بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية. حيث تمثلت المتغيرات في مؤشر تركيز الصادرات كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر، الجودة المؤسسية، الاستثمار المحلي، سعر الصرف، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي كمتغيرات تفسيرية، واستخدام مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمتغير متحكم. وتم اتباع المنهج القياسي واستخدام نهجي (ARDL) و (VECM). وأشارت نتائج التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين تنويع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضحت المعاملات المقدر أن تركيز الصادرات يرتبط سلباً بالاستثمار الأجنبي المباشر في الصين على المدى الطويل والقصير، والعكس صحيح، كما أكدت النتائج على وجود أثر إيجابي غير مباشر على تنويع الصادرات، إضافة إلى ذلك يؤكد تحليل سببية (Granger) إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه على المدى القصير والطويل بين المتغيرات بشكل عام. وأوصت الدراسة على اهتمام واضعي السياسات بالنظر في التدابير التي يمكن أن تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لتحسين أداء الصادرات.

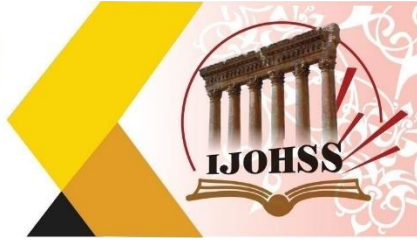
وركزت دراسة زيتوني وبديار (2021) بعنوان **أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الإمارات خلال الفترة (2000-2019) باستخدام نموذج ARDL** على معرفة دور كل من النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في المناطق الحرة لدولة الإمارات خلال الفترة (2000-2019). من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام المتغير التابع صادرات المناطق الحرة، والناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مستقلة. حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطن (ARDL). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى وجود الأثر الإيجابي والمعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في المدى الطويل، على عكس الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والتي أظهرت النتائج وجود العلاقة السلبية والمعنوية بينهما بسبب الاعتماد الأكبر على صادرات المحروقات. وأوصت الدراسة بتنويع المجالات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة مصادر الدخل وعدم الاقتصار على صادرات الطاقة.



وقامت دراسة الهادي والحبيشي (2022) بعنوان دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990-2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الموزعة ARDL بالتعرف على المحددات الاقتصادية الهامة والمساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي في ليبيا خلال الفترة (1990-2019)، من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية. باستخدام أربعة مؤشرات رئيسية تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، وإجمالي الادخار المحلي كمتغيرات مستقلة، في حين تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع. وتم اتباع المنهج القياسي وذلك باستخدام نهج الانحدار الذاتي (ARDL). وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من الانفتاح الاقتصادي، والرصيد الجاري مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الأجلين الطويل والقصير، بخلاف متغير الادخار المحلي إذ أثبتت الدراسة أن نتائجه غير معنوية من الناحية الإحصائية في المدى الطويل والقصير، وتم استبعاد مؤشر النمو الاقتصادي لعدم تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر. كما توصلت الدراسة إلى أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند 1% وتبلغ -1.122. مما يعني أن الانحرافات يتم تصحيحها من الأجل القصير إلى الأجل الطويل سنوياً بنسبة 112.2% مما يعني وجود علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرات. وأوصت الدراسة على ضرورة خلق الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتناولت دراسة محمود (2023) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية" دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1960-2021) تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثير ذلك على الصادرات المصرية خلال الفترة (1960-2021)، بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية، حيث كانت الصادرات متغير تابع في النموذج، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، معدل التضخم، سعر الصرف، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، كما تم اتباع المنهج الوصفي والتجريبي واستخدام نموذج (ARDL) لمعرفة العلاقة بين المتغيرات وطبيعة اتجاهها. وتوصلت الدراسة إلى معنوية جميع المعلمات حيث يؤثر كلاً من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي وسعر الصرف وتكوين رأس المال بشكل إيجابي على الصادرات في الأجلين الطويل والقصير، في حين أن التضخم يؤثر سلباً على الصادرات في الأجل الطويل والقصير. أما بالنسبة لمعدل البطالة فيرتبط بعلاقة عكسية مع الصادرات في الأجل القصير، وطردية في الأجل الطويل. كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وأوصت الدراسة على وضع خطة استراتيجية تهدف إلى زيادة الصادرات، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدعم قطاعات التصدير.

في ضوء ما سبق، استعرضت الدراسة الحالية مجموعة من الأبحاث العلمية في مختلف البلدان، هدفت جميعها إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، والنمو الاقتصادي. ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية كما يلي:

1. أظهرت الدراسات أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات ذات تأثير متباين فمنها ما توصل إلى وجود العلاقة الموجبة والمرتبطة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات، مثل دراسة (محمود، 2023) ودراسة (زيتوني وبيدار، 2021) ودراسة (مقعاش، 2018) ودراسة (Selimi and others, 2016). والبعض الآخر توصل إلى وجود العلاقة العكسية على الصادرات كدراسة (أحمد ووردة 2019).
2. خلصت دراسة (Okechukwu and others, 2018) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير معنوي على الصادرات غير النفطية، في حين توصلت (طوير ومختاري، 2020) إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية بشكل إيجابي.
3. تنوعت فترات الدراسة حيث تراوحت من عام 1960 إلى عام 2021، وكذلك الدول التي أجريت فيها، حيث ركزت بعض الدراسات على دول محددة مثل دراسة (الهادي والحبيشي، 2022) في ليبيا، ودراسة Okechukwu (and others, 2018) في نيجيريا، ودراسة (Khan and others, 2021) في الصين، ودراسة (الديب، 2019) في السعودية، ودراسة (السواحي، 2017) في الأردن. بينما ركزت الأخرى على مجموعات من الدول كدراسة (Mahmoodi & Mahmoodi, 2016) في البلدان النامية الأوروبية والآسيوية، و (Selimi and others, 2016) في دول غرب البلقان، ودراسة (بن الشيخ وآخرون، 2016) في دولتي الجزائر والسعودية، ودراسة (قادري ودودي، 2018) في دول الـ MENA، ودراسة (Khayat, 2020) في دول مجلس التعاون الخليجي. مما أدى إلى اختلاف النتائج في بعض الأحيان.



4. تنوعت الدراسات في استخدامها للطرق القياسية واختيار البيانات واختباراتها الإحصائية، فعلى سبيل المثال استخدمت دراسة كل من (محمود، 2023) و (الهادي والحبشي، 2022) و (Okechukwu and others, 2018)، نموذج (ARDL). في حين استخدمت دراسة كل من (مقاش، 2018) و (قادري وداودي، 2018) نموذج (VECM). كما جمعت دراسة (Khan and others, 2021) ودراسة (Fadol, 2020) بين النموذجين. 5. أخيراً اختلفت توصيات الدراسات بناءً على نتائجها وخصوصية كل دولة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تركيزها على تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء رؤية 2030، والتي تعد الصادرات غير النفطية واحدة من أهم الركائز الأساسية فيها. واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من (أحمد ووردة، 2016) و(الديب، 2019) و (Fadol, 2020) من حين تناولهم للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بشكل خاص، ولكن اختلفت عنهم من حيث حداثه الفترة الزمنية، والمنهجية القياسية، واستخدامها مؤشرات محددة لغرض قياس الصادرات غير النفطية. كما تقدم الدراسة الحالية مساهمة علمية مهمة في مجال فهم العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية، وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

التمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم روافد التنمية في البلدان النامية، كونه مؤشراً لانفتاحها الاقتصادي على العالم الخارجي. ويساهم بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم، حيث يعد بوابتها للوصول إلى الصناعات التصديرية وأسواق الدول المضيفه. وتكمن أهميته في تعزيز الصادرات وتنميتها وتطويرها، وسد العجز في الموارد المالية، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وزيادة إنتاجيته. وتعمل الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال آليات تشجيع الأنشطة الاستثمارية، وإزالة القيود على حركة رأس المال الأجنبي وتوفير الحوافز (قد، 2016). وذلك لضمان تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة. وبالتالي، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في الدول، وينبغي العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وسنستعرض في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، مع التركيز على الواقع الحالي لهذه العلاقة في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030م.

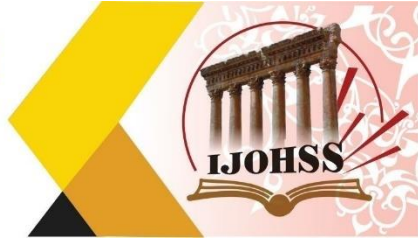
الاستثمار الأجنبي المباشر:

في السنوات الأخيرة، ازدادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر من عناصر تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية. ففي السبعينات، لم تكن العديد من حكومات هذه البلدان ترحب بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بسبب ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى السعي وراء تحقيق أرباحها دون أي اهتمام بتحسين اقتصاداتها. ولكن في التسعينات، بدأت هذه الدول في التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي، والسعي لتطوير وتحسين مناخ الاستثمار، وجعله أكثر ملاءمة لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات، وتوفير الحوافز للمستثمرين الأجانب. ونتيجة لتغير هيكل الاقتصاد العالمي واتجاه البلدان إلى تحرير اقتصاداتها بشكل متزايد في إطار سياسات وجهود تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي كأحد أهم مصادر التمويل البديلة والأقل تكلفة، على عكس الدين الخارجي الذي يشكل عبئاً على البلدان النامية بشكل خاص، فإن وتيرة تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج قد فاقت التدفقات المرتبطة بالتجارة الدولية، لا سيما في المناطق التي تتمتع بالعديد من المزايا التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرون الأجانب من خلال الاستقرار في البلدان المضيفه (أوديبي، 2017).

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بحسب اختلاف وجهات النظر وأهدافه أو الغرض منه. وفيما يلي عرض لبعض منها كالتالي:

- يعرف كلاً من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأنه نوع من الاستثمار الدولي يتسم بعلاقة طويلة الأجل بين طرفين وهما المستثمر الأجنبي والمؤسسة الاستثمارية المقيمة في الدولة المضيفه، بحيث يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة لا تقل عن 10% من رأس المال في المؤسسة.



من الأسهم لرأس المال المشروع المقام، وعدد الأصوات فيه. وينتج عنه تمتع المستثمر الأجنبي بنفوذ وتأثير كبير في إدارة المشروع (أحمد ووردة، 2016).

- كما تعرف منظمة التجارة العالمية (WTO) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه العملية التي يستحوذ من خلالها مستثمر من بلد ما (البلد الأم) على أصول بلد آخر (البلد المضيف) بغرض امتلاك وتشغيل تلك الأصول (مرابط، 2019).

- ويعرف بأنه حصة المستثمر الثابتة لاقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر (أودي، 2017).
- كما يعرف بأنه السماح للمستثمرين الأجانب، بغض النظر عن وضعهم، بامتلاك أصول ثابتة ومحددة لغرض الاستخدام الاقتصادي في مشاريع مختلفة، كتأسيس شركة أو المشاركة في شركة قائمة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية (مرابط، 2019).

- وبشكل عام يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مشروع ينشئه ويملكه ويديره مستثمر أجنبي في بلد غير بلده الأم، من خلال امتلاكه بالكامل أو اشتراكه في رأس مال المشروع، والمشاركة الفعالة بنسبة مساهمة تعكس له الحق في إدارة موارده المالية والغير مالية، كالخبرة الفنية والمؤهلات التكنولوجية والتسويقية في أي مجال من المجالات بغرض تحقيق عوائد وأرباح على تكاليف الاستثمار (عبيدي وآخرون، 2017).

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التالي (بزوح، 2011):

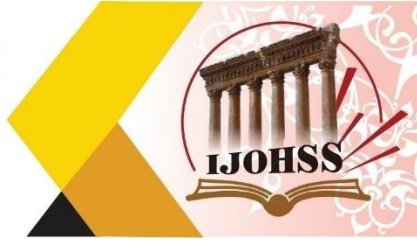
- مساهمته بتوفير الخدمات للاقتصاد، وتخفيف أعباءه بالإضافة إلى توليد المدخرات وتحقيق الوفورات، وتشغيل الموارد العاطلة وزيادة كفاءة الموارد المستخدمة فعلاً، كما أنه يعد مصدر هام للتمويل الخارجي في الدول ذات المدخرات المحلية المحدودة من خلال جذبها للأنشطة الأساسية والمكملة، مما يرفع عوائد الملكية ويحفز المزيد من المدخرات ومن ثم الاستثمارات.
- إمداد الدول النامية بأصول نادرة تتمثل في رأس المال، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى أنه يعد قناة لتسويق المنتجات دولياً.
- خلق فرص عمل ورفع إنتاجية العنصر البشري، مما يساهم في الحد من ظاهرة البطالة.
- تحقيق الآثار الإيجابية للاقتصاد القومي عبر علاقات التشابك بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، حيث تحسن الروابط الخلفية من إنتاجية وكفاءة الشركات الأخرى، بينما تطور الروابط الأمامية مؤسسات البيع المحلية وفهم التكنولوجيا المعقدة في مختلف الصناعات.
- تمويل مشاريع الشركات الأجنبية في الدول المضيفة عبر التحويلات الرأسمالية، مما يزيد من الصادرات ويقلل من عجز ميزان المدفوعات.

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تصنيف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تصنيف تقليدي وتصنيف حديث على النحو التالي:

1. التصنيف التقليدي (قد، 2016):

- **الاستثمار المشترك:** وهو مشروع استثماري مملوك أو مشترك بين طرفين بشكل دائم، وينطوي على عمليات إنتاج أو تسويق تتم في بلد أجنبي. بحيث يتشارك المستثمرون المحليون والأجانب في ملكية المشروع واتخاذ القرارات، وتكون المشاركة الأجنبية في الإدارة دون السيطرة الكاملة. وهو من أشكال الاستثمارات الشائعة في الدول النامية.
- **الاستثمار المملوك بالكامل من قبل المستثمرين الأجانب:** وهو قيام شركة متعددة الجنسيات بإنشاء عدة فروع لها للإنتاج والتسويق وجميع الأنشطة الأخرى في البلد الذي تستثمر فيه. ويعد هذا النوع من الاستثمار الأكثر تفضيلاً من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة لأنها تتمتع بحرية كاملة في إدارة هذه الأنشطة والتحكم فيها.
- **الاستثمارات في المناطق الحرة:** وهو الاستثمار في مناطق محددة تقع قرب الحدود البرية أو البحرية. بحيث تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب. كما أن التجارة الخارجية والتصنيع تتم فيها دون رقابة على المواد الأولية والمدخلات، مما يجعل أسعار السلع فيها منخفضة بالمقارنة مع الأسعار خارج هذه المناطق.
- **عمليات ومشاريع التجميع:** وهي اتفاقية بين طرف أجنبي ووطني لتجميع منتج معين بشكل نهائي كالسيارات. بحيث يوفر الطرف الأجنبي التجهيزات الرأسمالية والمكونات والخبرة والتصميم الداخلي للمصنع، وبأخذ مقابلتها عائداً مادياً متفقاً عليه. ويمكن أن تأخذ مشاريع التجميع شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل.



2. التصنيف الحديث (خاطر، 2013):

- التصنيف حسب الدوافع والحوافز وينقسم إلى:
 - الاستثمار الباحث عن العمالة: يعكس هذا النوع حاجة المستثمر الأجنبي إلى الوصول إلى العمالة الوفيرة والرخيصة في العديد من البلدان النامية، بهدف خفض تكاليف العمالة المرتفعة نسبيًا في البلد الأصلي للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - الاستثمار الباحث عن الكفاءة: ويحدث بين البلدان المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة مثل السوق الأوروبية، أو القارة الأمريكية الشمالية.
 - الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية: ويتعلق هذا النوع بعمليات الاستحواذ والتحالفات التي تخدم الأهداف الاستراتيجية للشركة.
 - الاستثمارات الباحثة عن السوق: ويهدف إلى تلبية احتياجات المستهلكين في أسواق الدول المتلقية. كما يقوم باستغلال أسواق الدول التي سبق التصدير إليها.
 - الاستثمار الباحث عن الموارد: ويعد نوع جديد من الاستثمارات بحيث يقوم بنقل أجزاء من عملية الإنتاج من البلد الأم إلى البلد المضيف، بهدف خفض التكاليف وتقليل قيود التجارة، كالصناعات الدوائية.
- التصنيف من منظور البلد المصدر وينقسم إلى:
 - 1. الاستثمار الأفقي: بحيث يكون من نفس الصناعة أو القطاع، كما أنه يقوم بعملية تسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية من خلال التغلب على الحواجز الجمركية وتكاليف النقل. ويحدث بين الدول المتمثلة في مستويات النمو، ويشترط لقيامه تحقيق اقتصاديات الحجم، والاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة، وحجم السوق الكبير.

2. الاستثمار الرأسي: يعتمد على تخصص كل فرع من فروع الشركة في جزء من عملية الإنتاج. ويتم توجيه الإنتاج للتصدير لخدمة أسواق البلد الأصلي. ويهدف إلى الاستفادة من العمالة الرخيصة، وتحسين المركز التنافسي للشركة. وتتركز فروع الشركات في القطاعات التقليدية كثيفة العمالة كالمنسوجات. وينقسم إلى:

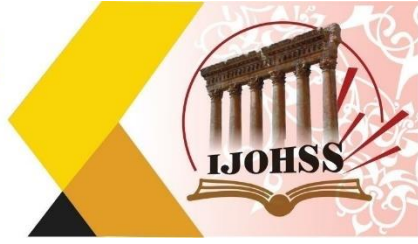
- استثمار خلفي: يهدف إلى استغلال المواد الخام الأولية.
- استثمار أمامي: يهدف إلى الاقتراب من المستهلكين.
- الاستثمار المختلط: ويشمل النوعين السابقين.
- التصنيف من منظور البلد المتلقي (حسب الغرض):
 - قبول الاستثمار لغرض إحلال الواردات.
 - قبول الاستثمار لغرض التوسع في التصدير، بحيث يتم تنفيذ الاستثمارات بمبادرة الحكومة.

أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يهدف الاستثمار بشكل عام إلى تحقيق العوائد، وتكوين الثروة وتنميتها، وتأمين الاحتياجات، والمحافظة على قيمة الموجودات. وبشكل خاص فإنه يهدف إلى (عبيدي وآخرون، 2017):
- الحصول على المواد الخام من الدولة المستثمرة لاستخدامها في الصناعات الخاصة بها.
 - إيجاد أسواق جديدة لسلع الشركات الأجنبية.
 - الاستفادة من حوافز الدول الاستثمارية وقوانين الإعفاء الضريبي.
 - الاستفادة من فرص الحصول على الربح في الدول التي تستثمر فيها.
 - ونظرا لتكولوجيتها المتقدمة، يمكن للشركات الأجنبية التنافس بسهولة مع الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والسعر.
 - الحد من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي. فكلما كان الاستثمار أكثر تنوعًا وزاد عدد البلدان الموزعة فيه، كلما قلت المخاطر.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- العوامل السياسية: بحيث يعد الاستقرار السياسي محددًا رئيسيًا لمناخ الاستثمار ويلعب دورًا مهمًا فيه، بالإضافة إلى مساهمته بشكل فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

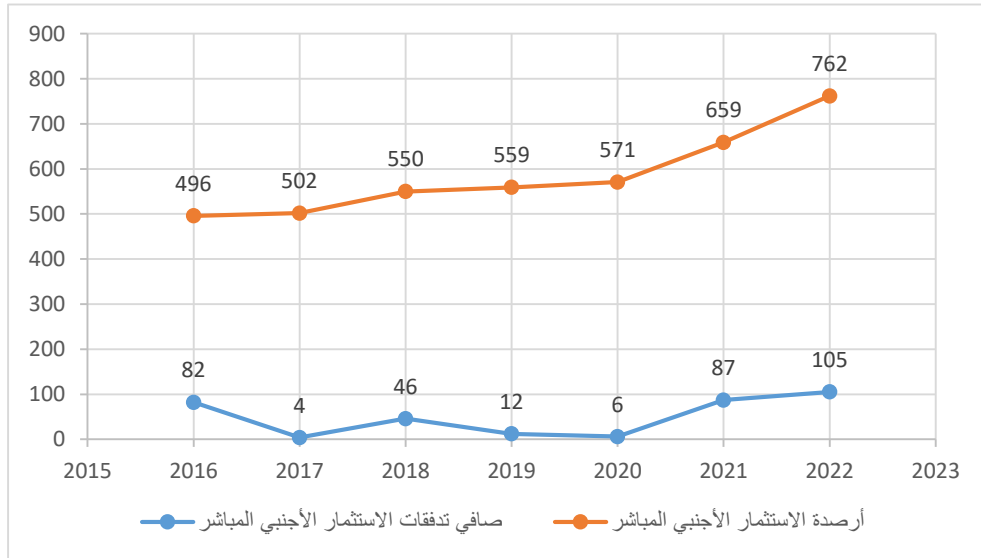


- **العوامل الاقتصادية:** يعد توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانات التصنيع عاملاً مهماً في جذب الاستثمار، كما تعتمد تنمية هذه الموارد على توافر قدرات وكفاءات معينة ذات تكلفة منخفضة من أجل تحقيق معدل عائد مرتفع.
- **العوامل القانونية والتشريعية:** تلعب دوراً مهماً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد الأم. لما تحتويه هذه العوامل من الإعفاءات الجمركية والضريبية بالإضافة إلى توفير الضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية، كالحذر من أخطار التأمين ونزع الملكية بالإضافة إلى منح المستثمرين الحق في تحويل أرباحهم لأي دولة وفي أي وقت.
- **العوامل الإدارية:** تمثل الأنظمة الإدارية السائدة في البلد المضيف الأساس لخلق بيئة جاذبة للاستثمار، مثل تقليل الوقت المستغرق للحصول على التصاريح والموافقات اللازمة، والتخلص من البيروقراطية، بالإضافة إلى مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية (أحمد ووردة، 2016).

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030:

منذ إطلاق رؤية 2030، تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة. حيث ارتكزت الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في المجتمع الحيوي والاقتصاد المزهر والوطن الطموح. كما استندت إلى مكانة المملكة العربية السعودية الإسلامية، والعربية، والإقليمية، والدولية. بالإضافة إلى قوتها الاستثمارية الرائدة، وموقعها كمحور ربط بين القارات الثلاث. وهدفت الرؤية إلى تهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%. من خلال توفير فرص استثمارية محفزة وذات عوائد واعدة وجدوى اقتصادية (الديبان، 2019). وحققت المملكة العربية السعودية العديد من الإنجازات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى تحسين بيئة الأعمال من خلال تسهيل إجراءات التراخيص، وتطوير البنية التحتية، وتوفير الحوافز للمستثمرين. ويوضح الشكل التالي حجم رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الزمنية 2016-2022:

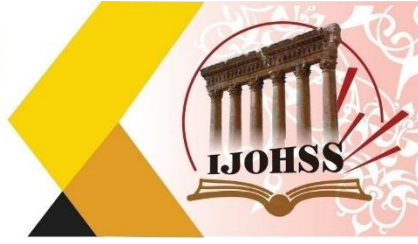
الشكل (1)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء 2022.

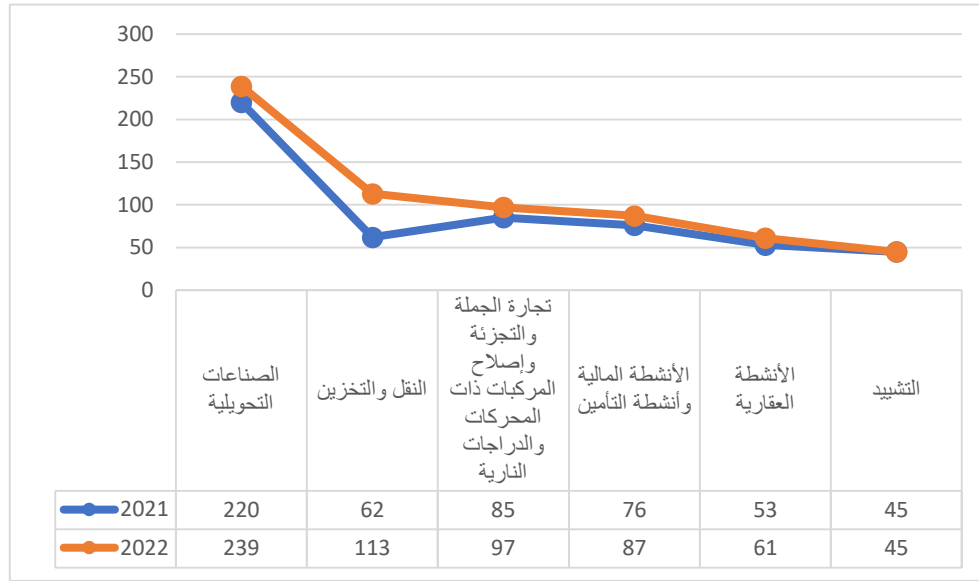
<https://2u.pw/fEq04Ra>

ومن خلال الشكل يلاحظ ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية من 496 في عام 2016 إلى 762 مليار ريال في نهاية عام 2022، مقارنة بـ 659 مليار ريال في نهاية عام 2021. كما زادت تدفقات



الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاقتصاد السعودي بنسبة 20% في عام 2022، إذ بلغت 123 مليار ريال. وبذلك، سجلت المملكة نمواً هائلاً في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022، حيث بلغت 105 مليار ريال، مقارنة بـ 87 مليار ريال في عام 2021 (الهيئة العامة للإحصاء، 2022). كما يوضح الشكل التالي أكثر الأنشطة الاقتصادية استحواداً على رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي 2021-2022:

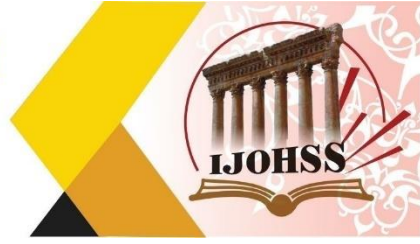
الشكل (2)



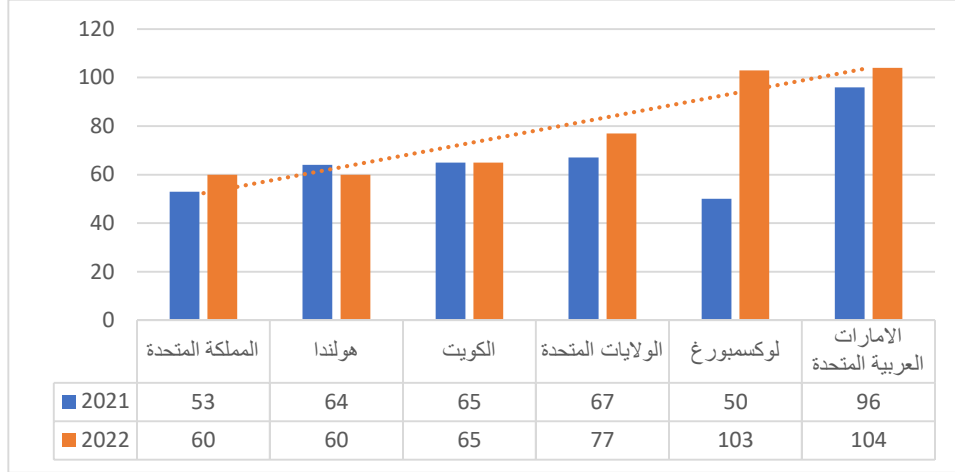
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء 2022.

<https://2u.pw/fFeg04Ra>

ويتضح من الشكل أعلاه احتلال أنشطة الصناعات التحويلية الصدارة في نهاية عام 2022، في مساهمتها بإجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت 239 مليار ريال، بنسبة 31% من إجمالي الأرصدة. وجاءت أنشطة النقل والتخزين في المرتبة الثانية بقيمة 113 مليار ريال، ونسبة مساهمة 15%. تليها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية في المرتبة الثالثة برصيد 97 مليار ريال، ونسبة مساهمة 13%. والأنشطة المالية والتأمين في المرتبة الرابعة بقيمة 87 مليار ريال ونسبة مساهمة 11%. ثم الأنشطة العقارية في المرتبة الخامسة برصيد بلغ 61 مليار ريال ومساهمة بنسبة 8%. وأخيراً أنشطة التشييد برصيد بلغ 45 مليار ريال بنسبة 6% (الهيئة العامة للإحصاء، 2022). ويوضح الشكل التالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الدول لعامي 2021-2022:



الشكل (3)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة للإحصاء 2022.

<https://2u.pw/fFeg04Ra>

من خلال الشكل أعلاه يلاحظ تصدر دولة الإمارات العربية المتحدة برصيد استثماري يبلغ 104 مليار ريال في عام 2022. وجاءت لوكسمبورغ في المرتبة الثانية بـ 103 مليار ريال، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 77 مليار ريال. ثم الكويت وهولندا برصيد 65 و60 مليار ريال على التوالي. وأخيراً المملكة المتحدة برصيد بلغ 60 مليار ريال.

كما حققت المملكة العربية السعودية إنجازاً هاماً بحلولها في المرتبة الثانية كأكبر مستقبل للمشاريع حيث بلغ عددها 217 مشروعاً بنسبة 13.4% وبتكلفة استثمارية تعادل 13.2 مليار دولار، بالإضافة إلى توفيرها 20249 فرصة عمل (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2023).

ومما سبق وعلى الرغم من تأثير جائحة كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي، أظهرت البيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع إيجابي ومتصاعد في كلاً من رصيد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة منذ إطلاق رؤية 2030 وبفضل هذه الزيادة، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة العاشرة على مستوى اقتصادات مجموعة دول العشرين من حيث صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمرتبة السادسة عشر من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 (أرقام، 2023). وبالتالي فإن هذه الإنجازات تعكس ثقة المستثمرين الأجانب وتعزز مكانة المملكة العربية السعودية كوجهة استثمارية جذابة، وتؤكد على التزامها بتحقيق تنمية مستدامة من خلال تنويع اقتصادها وجذب الاستثمارات الأجنبية.

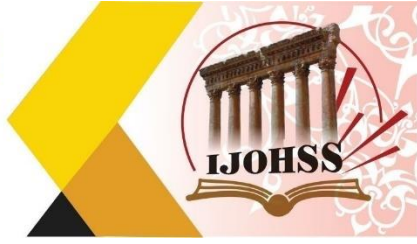
الصادرات:

في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تتميز بالمنافسة الشديدة بين الدول، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. تبرز أهمية التصدير كقضية رئيسية حيث تعكس قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات في السلع والخدمات والمعلومات والتمويل وغيرها إلى دول وأسواق عالمية أخرى في إطار التجارة الدولية. وتعد التبادلات التجارية والصادرات على وجه الخصوص، ذات أهمية قصوى للدول كافة، لمساهمتها في ربط الاقتصادات والمجتمعات ببعضها البعض، ونمو وتطور الدول، عبر نقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرات، وتعزيز قدرة الدولة على التنافس في السوق العالمية. والمساعدة على تصريف فائض الإنتاج، مما ينعكس إيجاباً على مختلف مؤشرات التعاملات الخارجية، مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات والاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (قد، 2016).

مفهوم الصادرات:

تنوعت تعريفات الصادرات، كالتالي:

- هي السلع التي تنتج محلياً بشكل كامل أو بمساهمة من الموارد المحلية، وتخرج من حدود الدولة باتجاه العالم الخارجي، بحيث تشكل خصماً من رصيد الدولة السلعي. كما تعرف بأنها السلع والخدمات والأصول الرأسمالية



التي تباع من البلد المنتج إلى البلدان الأجنبية بحيث تعد حقناً بداخل التدفق الدائري للاقتصاد القومي، مما يزيد من الدخل الفعلي للدولة وإنتاجها (سعداوي وبشطلي، 2016). كما يمكن تعريف الصادرات بحسب المستويات التالية (قد، 2016):

- **المستوى المؤسسي:** وهي عملية تصدير الفائض الاقتصادي الذي تولده مؤسسة ما إلى العملاء في الخارج.
- **المستوى الوطني:** هو عملية تصدير الفائض الاقتصادي الذي يولده بلد ما إلى البلدان التي تعاني من نقص في إنتاجها، بحيث تعبر السلع والخدمات الحدود الوطنية.
- **المستوى الدولي:** وهي وسيلة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لبلد ما، وتستخدم لمواجهة المنافسة ودخول الأسواق الدولية وإدارة تقنياته مما يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.
- ومن هذه التعريفات يمكن تعريف الصادرات بشكل شامل على أنها جميع السلع والخدمات التي تعبر الحدود الوطنية، سواء عن طريق البر أو الجو أو البحر، بغرض دخول الأسواق الخارجية والحصول على العملة الصعبة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للدولة (قد، 2016).

أهمية الصادرات:

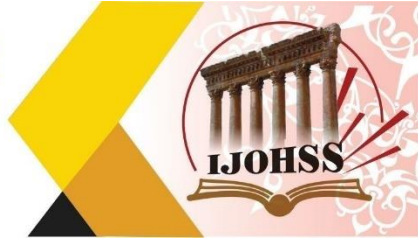
- تلعب الصادرات دوراً محورياً في عملية النمو الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال (قد، 2016):
- **خلق فرص عمل جديدة:** بحيث يعد قطاع الصادرات مستوعباً رئيسياً للعمالة الجديدة، وهذا ما تؤكدته تجربة العديد من البلدان في شرق آسيا، من إتاحة فرص جديدة للعمل واستخدام توجهها التصديري كسلاح لخفض معدلات البطالة إلى مستويات متدنية في عام 1998، حيث تراوحت ما بين 2% إلى 4%.
 - **تصحيح العجز في ميزان المدفوعات:** حيث تعد الصادرات مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي، ولها تأثير مباشر على ميزان مدفوعات البلد والاستقرار النقدي لعملته. بحيث تلعب دوراً رئيسياً في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات من خلال معالجة اختلال الميزان التجاري.
 - **جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي:** حيث يعد الاستثمار المحرك الرئيسي لعمليات التصدير الناجحة، كما أثبتت العديد من التجارب الدولية. إذ أن الاستثمار الأجنبي لا يجلب معه التكنولوجيا الحديثة والخبرة فحسب، بل يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتطوير صناعات قائمة مما يحسن من قدرتها التنافسية. كما أنه يرتبط المنتجين المحليين بالسوق العالمية. وكلما زادت قوة القطاع التصديري، زادت قدرته على جذب المزيد من الاستثمارات، مما يعزز النمو الاقتصادي على جميع الأصعدة.
 - **تحقيق معدلات نمو مطردة:** تهدف أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ولذلك يعد الاهتمام بالصادرات وتطويرها وتشجيعها أمراً ضرورياً لتحقيق هذا الهدف.

أشكال الصادرات:

- هناك شكلان من أشكال التصدير يتمثلان في (بوزار وبوكرع، 2022):
1. **التصدير المباشر:** بحيث تتولى المؤسسات عملية التصدير بنفسها، الأمر الذي يتطلب استثماراً مالياً مرتفعاً، ولكن في المقابل يكون لها السيطرة الكاملة على جهود المبيعات والتعامل المباشر مع المستهلكين، مما قد يؤدي إلى عوائد محتملة عالية.
 2. **التصدير غير المباشر:** ويتم ذلك باستخدام وسطاء أو شركات استيراد وتصدير متخصصة، ويتميز بانخفاض المخاطر حيث يمكن تجنب الأخطاء من خلال معرفة الوسطاء. ولكن تعتبر هذه الطريقة أقل ربحية مقارنة بالتصدير المباشر.

أنواع الصادرات:

- ويمكن تقسيم أنواع الصادرات إلى (سعداوي وبشطلي، 2016):
- **الصادرات المنظورة:** هي السلع والمنتجات التي يبيعها مقيم في بلد ما إلى مقيم في بلد آخر، والتي يمكن رؤيتها وتفتيشها وحسابها من قبل موظفي الجمارك، ولذلك تسمى صادرات مرئية.
 - **الصادرات غير المنظورة:** هي الخدمات المختلفة التي تؤدي بين بلدين على سبيل المثال، خدمات النقل والسياحة والتأمين والدراسة في الخارج. وتعد عملية جمع البيانات عن صادرات الخدمات أمراً صعباً بخلاف صادرات السلع.



- **الصادرات المؤقتة:** تشير إلى السلع والأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لفترة زمنية معينة ثم يتم شراؤها مرة أخرى. مثل المنتجات التي تعرض في المعارض والمؤتمرات الدولية، والمواد والمعدات والآلات اللازمة لتنفيذ الأعمال، أو التي يتم إرسالها للإصلاح في الخارج.
- **الصادرات النهائية:** تشمل السلع والخدمات التي يتم تصديرها بشكل نهائي، وتنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزامات التسليم المتعاقد عليها مع المستورد.

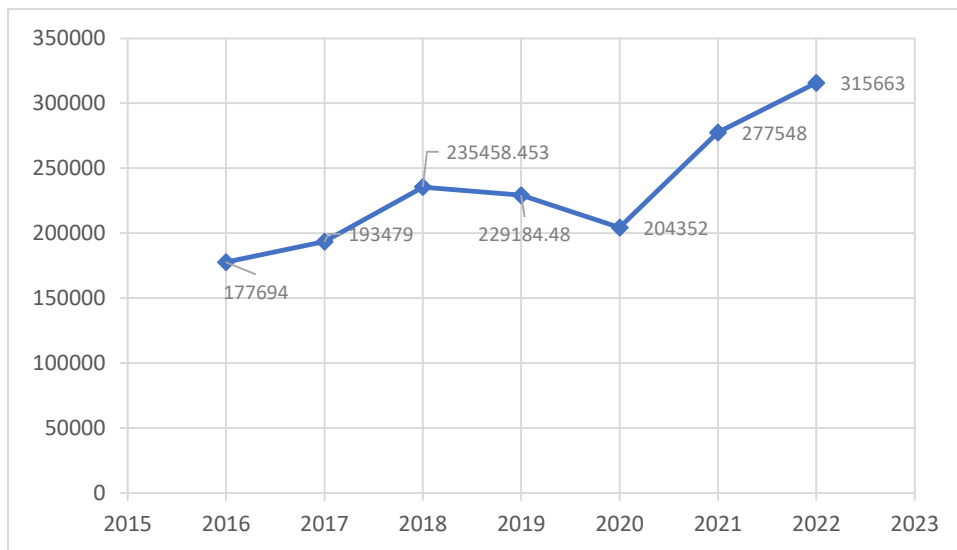
أهداف التصدير:

- **الأهداف المتعلقة بالاستراتيجية التجارية:** والتي تتمثل في تجاوز الأسواق المحلية التي تم إشباعها، والتكيف مع المنافسة، وتوزيع المخاطر، بالإضافة إلى التواجد في الأسواق الدولية.
- **الأهداف المتعلقة بالجوانب المالية:** وتتمثل في زيادة المبيعات، وزيادة الربحية والعوائد المالية، بالإضافة إلى زيادة العائد على رأس المال المستثمر.
- **الأهداف المتعلقة بتحسين ظروف الإنتاج:** وتتمثل في زيادة القدرة الإنتاجية للمنظمة، واستغلال المزايا المتاحة، وتخفيض تكاليف الإنتاج، وزيادة الجهود البحثية والتطويرية.

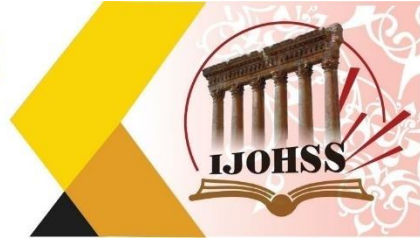
واقع الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030:

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية إلى تحقيق التوازن بين الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية، وذلك لضمان التنوع الاقتصادي في مصادر الدخل والنمو، كرد فعل على التقلب المستمر في أسعار النفط الخام، بالإضافة إلى توفير مصادر تمويل مستقرة وغير متذبذبة (الغاوي، 2020). ومع سعي المملكة إلى تحقيق أهدافها التنموية في إطار الرؤية، وبما أن تنوع الاقتصاد السعودي هدف أساسي فيها، فإن الصادرات السعودية غير النفطية تعد مساهمًا مهمًا في الانتقال من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي. بحيث تتولى هيئة تنمية الصادرات السعودية مهمة زيادة مساهمة القطاع غير النفطي في الدخل القومي وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية. وتماشياً مع الرؤية، كرست المملكة العربية السعودية كل طاقاتها وجهودها للمساهمة في رفع حصة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتحققاً لهذه الغاية، اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من الإجراءات والمبادرات لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السعودية في الأسواق العالمية والإقليمية (عطية، 2023). ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات السلعية غير النفطية خلال الفترة 2016-2022:

الشكل (4)

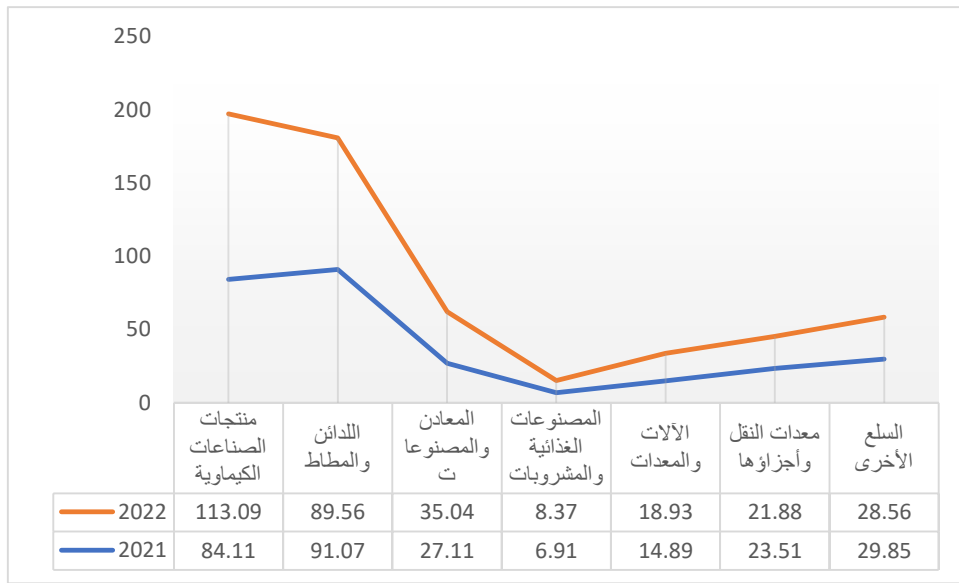


المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على بيانات البنك المركزي السعودي. <https://2u.pw/YcO6S>



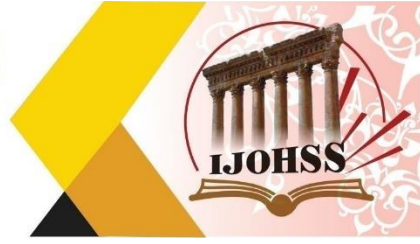
من خلال الشكل أعلاه يلاحظ تحقيق المملكة العربية السعودية إنجازاً تاريخياً في عام 2022، إذ تجاوزت قيمة صادراتها غير النفطية 435 مليار ريال بمعدل نمو 38%. حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية (بما في ذلك إعادة التصدير) من 177 مليار ريال في عام 2016 إلى 315 مليار ريال وزاد حجمها بنسبة 9%، وهي أعلى قيمة تاريخية تسجلها المملكة. كما تجاوزت قيمة صادرات الخدمات بنسبة 210% لتتجاوز 120 مليار ريال، متخطية مستويات ما قبل جائحة كورونا. (التقرير السنوي لبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية، 2022). كما يوضح الشكل التالي أهم الصادرات غير النفطية (السلع وإعادة التصدير) لعامي 2021-2022:

الشكل (5)

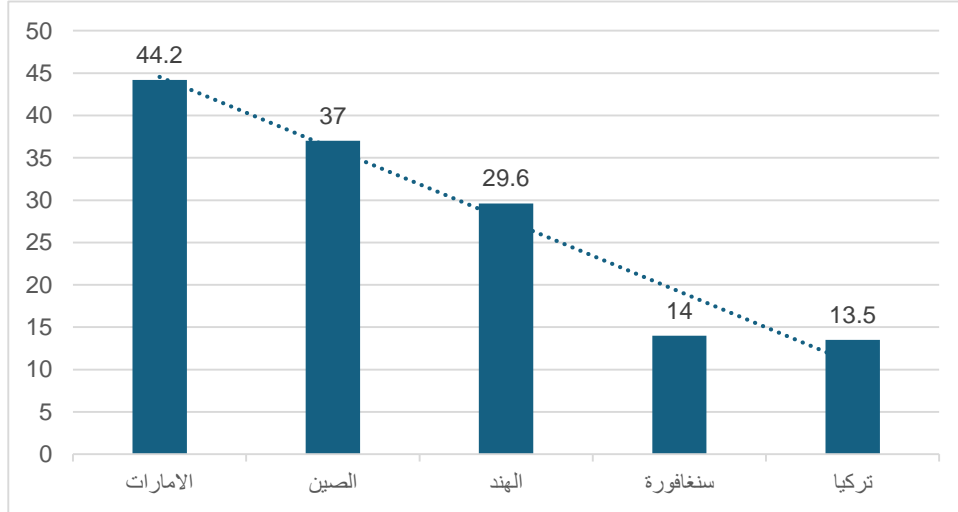


المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على التقرير السنوي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لعام 2022. <https://2u.pw/79Y5NSVz>

حيث يتضح من خلال الشكل أن منتجات الصناعات الكيماوية تعد من أهم سلع الصادرات غير النفطية إذ بلغت قيمتها لعام 2022 ما يعادل 113 مليار ريال، تليها منتجات اللدائن والمطاط بقيمة 89,5 مليار ريال، ثم المعادن والمصنوعات بقيمة 35 مليار ريال. والسلع الأخرى ومعدات النقل وأجزاؤها بقيمة 28.5 و 21.8 مليار ريال على التوالي. ثم الآلات والمعدات بقيمة 18.9 مليار ريال. وأخيراً المصنوعات الغذائية والمشروبات بقيمة 8.3 مليار ريال. ويوضح الشكل التالي أعلى الدول المستوردة للصادرات غير النفطية لعام 2022:



الشكل (6)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد على التقرير السنوي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لعام 2022. <https://2u.pw/79Y5NSVz>

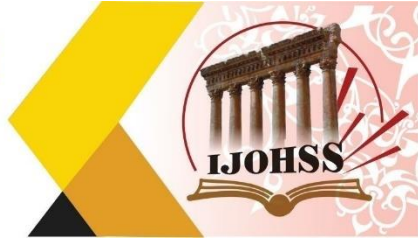
يلاحظ من الشكل استحواذ الإمارات على أكبر حصة من صادرات المملكة بقيمة 44.2 مليار ريال، ثم الصين والهند بقيمة 37 و 29.6 مليار ريال على التوالي. تليهم سنغافورة بقيمة 14 مليار ريال، وأخيراً تركيا بقيمة 13,5 مليار ريال. وفي ضوء ما سبق تعد هذه الانجازات علامة فارقة في مسيرة المملكة العربية السعودية لتنويع مصادر الدخل. وتؤكد هذه النتائج على نجاح استراتيجية المملكة في دعم القطاعات غير النفطية وتعزيز تنافسيتها على المستوى الدولي.

وفي الختام، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات ركيزتان أساسيتان لتنمية الاقتصاد الوطني. وتعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات. حيث شكلت رؤية 2030 خطة طموحة لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورفع حجم الصادرات وخاصة الصادرات غير النفطية. وتعد هذه الخطة دافعاً قوياً لمواصلة العمل على تحقيق أهداف المملكة في تنمية الاقتصاد الوطني، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي

التمهيد:

في هذا المبحث، سنقوم بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة الزمنية من 2005 إلى 2022. وبناءً على ذلك سيتم بناء نموذج اقتصادي يربط بين الصادرات غير النفطية وعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة، وهي: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، التضخم، القيمة المضافة للصناعة، والقوى العاملة. حيث يهدف هذا النموذج إلى استكشاف الآليات التي من خلالها يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات غير النفطية، وتوضيح دوره في تحفيز النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية. وسيتم الاعتماد على أدوات التحليل القياسي لفحص العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية، وذلك لتقديم أدلة تجريبية تدعم أو تدحض الفرضيات النظرية. ويتضمن هذا الفصل عدة محاور رئيسية. أولاً، سنقوم بتحليل البيانات بدءاً بتوصيف المتغيرات البحثية ومن ثم سنستخدم مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات. وبعد ذلك سنقوم بتحليل السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root)



(Tests) باستخدام ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller للتحقق من استقراره هذه السلاسل. والتحقق من وجود التكامل المشترك (Cointegration) باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen Test) لتحديد ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. بعد ذلك، سنقوم بتقدير نموذج الانحدار (Regression Model) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares, OLS) لتحديد العلاقة الكمية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وإجراء اختبارات تشخيصية لفحص النموذج للتأكد من تحقق شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية. وأخيراً، سنقوم بتفسير النتائج التي تم الحصول عليها وتلخيصها.

المنهجية والبيانات المستخدمة:

يهدف دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، تم بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لكافة متغيرات الدراسة والمتمثلة في: الصادرات غير النفطية، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، التضخم، القيمة المضافة للصناعة، القوى العاملة، خلال الفترة من 2005 إلى 2022. وتقدير النموذج القياسي وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بالاعتماد على برنامج (9) EViews عند مستوى معنوية 5%، مع الاعتماد على 18 مشاهدة لكل متغير. وتم الحصول على بيانات الصادرات غير النفطية من البنك المركزي السعودي، بينما تم استيراد باقي البيانات للمتغيرات من البنك الدولي.

التعريف بمتغيرات الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الصادرات غير النفطية. وقد تم اختيار المتغيرات المستخدمة بعناية، وذلك بعد مراجعة الأدبيات السابقة وإجراء تحليلات إحصائية متعددة. وقد تبين أن المتغيرات التالية هي الأكثر ملاءمة لتمثيل النموذج القياسي، وهي:

المتغير التابع:

الصادرات غير النفطية (NOEX) **Non-Oil Exports**: ويمثل الصادرات غير النفطية بالمليون ريال، وهي عبارة عن إجمالي قيمة الصادرات بعد استبعاد صادرات المنتجات البترولية (الهيئة العامة للإحصاء، 2019). المتغيرات المستقلة:

- الاستثمار الأجنبي المباشر **Foreign Direct Investment Index (FDI)**: ويعكس هذا المتغير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل هذه الاستثمارات جميع أشكال رأس المال المستثمر من الخارج، سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل (البنك الدولي، 2024).

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت **Gross Fixed Capital Formation (GFCF)**: ويعكس هذا المتغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية. ويشمل الاستثمارات في البنية التحتية، الآلات والمعدات، والمباني، بما في ذلك المنشآت العامة والخاصة (البنك الدولي، 2024).

- التضخم **Inflation (INF)**: وهو عبارة عن مؤشر أسعار المستهلكين، إذ يقيس هذا المؤشر التغير السنوي في متوسط تكلفة سلة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك في فترة زمنية محددة مما يعكس بذلك معدل التضخم (البنك الدولي، 2024).

- القيمة المضافة للصناعة **Value Added In Industry (VAI)**: ويمثل القيمة المضافة للصناعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية. ويقاس هذا المؤشر قيمة الإنتاج الصناعي الإجمالية بعد خصم تكاليف المدخلات الوسيطة، ويشمل ذلك الصناعات التحويلية، والتعدين، والإنشاءات، وإمدادات الطاقة (البنك الدولي، 2024).

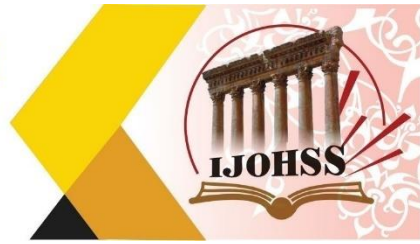
- إجمالي القوى العاملة **Total labor Force (L)**: وهو عبارة عن مجموع الأفراد العاملين والباحثين عن عمل، الذين يشاركون بشكل فعال أو يرغبون في المشاركة في الأنشطة الاقتصادية (البنك الدولي، 2024).

النموذج القياسي:

- الصورة العامة للنموذج:

$$(NOEX)=f(FDI, GCFC, INF, VAI, L)$$

-الصورة القياسية للنموذج:



تمثلت معادلة النموذج في التالي:

$$NOEX_t = \beta_0 + \beta_1 FDI_t + \beta_2 GCFC_t + \beta_3 INF_t + \beta_4 VAI_t + \beta_5 L_t + \mu_t$$

حيث أن:

NOEX: الصادرات غير النفطية

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر

GCFC: تكوين رأس المال

INF: التضخم

VAI: القيمة المضافة للصناعة

L: القوى العاملة

تمثلت معادلة النموذج في الآتي:

β_0 : القاطع.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: معاملات المتغيرات المستقلة

μ : الخطأ العشوائي

t: الزمن

ويهدف نموذج الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات المستقلة (FDI, GCFC, INF, VAI, L) على المتغير التابع (NOEX).

نتائج تقدير النموذج:

قبل تقدير النموذج، في البداية لابد من معرفة سلوك المتغيرات خلال فترة البحث، من خلال خطوتين وهي توصيف المتغيرات من خلال وصف كل متغير على حدة، وحساب مصفوفة الارتباط لتحديد قوة واتجاه العلاقات الخطية بين المتغيرات.

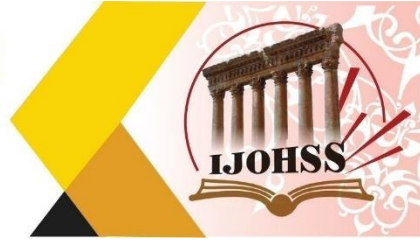
توصيف متغيرات البحث (Descriptive Statistics):

ويهدف هذا التحليل إلى فهم خصائص البيانات الأساسية، من خلال حساب المتوسط، الانحراف المعياري، والقيم العظمى والصغرى، والتأكد من مدى تطابق البيانات مع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار Jarque-Bera.

الجدول (1) البيانات الوصفية

Descriptive Statistics	NOEX	FDI	GCFC	INF	VAI	L
Mean	179854.6	1.096285	23.57699	2.964923	54.05813	12668639
Median	190426.5	0.807949	23.79971	2.670171	55.697	12806926
Maximum	315663	3.296522	29.35602	9.870248	66.50211	16617140
Minimum	71263	0.10169	19.31236	-2.09333	39.61876	8558784
Std. Dev.	65607.92	0.936379	2.281741	2.652754	8.604172	2578667
Skewness	0.134356	0.984455	0.399275	0.55207	-0.22401	-0.03464
Kurtosis	2.487203	3.008523	3.818561	4.159193	1.592593	1.825378
Jarque-Bera	0.251376	2.90751	0.980794	1.92214	1.636132	1.038402
Probability	0.88189	0.233691	0.612383	0.382483	0.441284	0.594996
Sum	3237383	19.73313	424.3859	53.36861	973.0463	2.28E+08
Sum Sq. Dev.	7.32E+10	14.90571	88.50779	119.6308	1258.54	1.13E+14
Observations	18	18	18	18	18	18

المصدر: (9) EViews



من خلال الجدول أعلاه نجد بأن متوسط الصادرات غير النفطية (NOEX) بلغ 179,854.6، وتراوحت بين أدنى مستوى عند 71,263 وأعلى مستوى عند 315,663، وبانحراف معياري 65607.92، كما أظهرت التحليلات الإحصائية أن متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو 1.096285، مع تفاوت في القيم بين أعلى مستوى بلغ 3.296522 وقيمة دنيا بلغت 0.10169. كما أظهرت النتائج أن الانحراف المعياري للقيم هو 0.936379. وأظهرت البيانات أن متوسط إجمالي تكوين رأس المال الثابت (GCFC) بلغ 23.57699، حيث تراوح بين 19.31236 كحد أدنى و29.35602 كحد أقصى، مع انحراف معياري قدره 2.281741. وبلغ متوسط معدل التضخم (INF) وتراوح بين -2.09333 كأدنى مستوى و9.870248 كأعلى مستوى، بانحراف معياري قدره 2.652754. أما متوسط القيمة المضافة للصناعة (VAI) فقد بلغ 54.05813، مع أعلى قيمة عند 66.50211 وأدنى قيمة عند 39.61876، بانحراف معياري 8.604172. كما أوضحت البيانات أن متوسط إجمالي القوى العاملة (L) بلغ 12668639، وتراوح بين 8558784 كحد أدنى و16617140 كحد أقصى، بانحراف معياري 2578667. ومن خلال نتائج Jarque-Bera نجد بأن أن القيمة الاحتمالية (p-value) لجميع المتغيرات أكبر من 0.05، وهو ما يعني مطابقة توزيع هذه البيانات للتوزيع الطبيعي.

مصفوفة معاملات الارتباط (Correlation Matrix):

لتقييم قوة العلاقة بين المتغيرات، تم الاعتماد على مصفوفة الارتباط بغرض معرفة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات، والتي قدمت النتائج المبينة في الجدول الآتي:

الجدول (2) مصفوفة الارتباط

Variable	NOEX	FDI	GCFC	INF	VAI	L
NOEX	1.0000	-	-	-	-	-
FDI	0.20262	1.0000	-	-	-	-
GCFC	0.27874	-0.043413	1.0000	-	-	-
INF	-0.27757	0.02407	0.03848	1.0000	-	-
VAI	-0.54714	-0.12385	-0.46843	0.52613	1.0000	-
L	0.93165	0.17705	0.34380	-0.38017	-0.79173	1.0000

المصدر: (9) EViews

يظهر من الجدول السابق أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين الصادرات غير النفطية (NOXP) وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GCFC)، في حين تظهر علاقة طردية قوية مع القوى العاملة (L)، وعلاقة عكسية ضعيفة مع التضخم (INF)، بالإضافة إلى ارتباط عكسي متوسط مع القيمة المضافة للصناعة (VAI). من جهة أخرى، يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بعلاقة عكسية ضعيفة مع كل من تكوين رأس المال الثابت (GCFC) والقيمة المضافة للصناعة (VAI)، وعلاقة طردية ضعيفة مع التضخم (INF) والقوى العاملة (L). أما تكوين رأس المال الثابت (GCFC)، فيرتبط بعلاقة طردية ضعيفة مع كل من التضخم (INF) والقوى العاملة (L)، وعلاقة عكسية ضعيفة مع القيمة المضافة للصناعة (VAI). وبالنسبة للتضخم (INF)، فإنه يرتبط بعلاقة طردية متوسطة مع القيمة المضافة للصناعة (VAI)، وعلاقة عكسية ضعيفة مع القوى العاملة (L). كما أن العلاقة بين القيمة المضافة للصناعة (VAI) والقوى العاملة (L) هي علاقة عكسية قوية.

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

لتحديد درجة استقرار سلاسل البيانات الزمنية للمتغيرات ورتبة تكاملها تم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، من خلال اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) على المتغيرات في صورتها الأصلية. و تتمثل فرضية العدم في هذه الاختبار في وجود جذر وحدة I(1) بمعنى أن السلسلة الزمنية غير ساكنة، بينما تتمثل الفرضية البديلة في عدم وجود جذر وحدة I(0) أي أن السلسلة الزمنية ساكنة. ويعرض الجدول النتائج على النحو الآتي:

الجدول (3) نتائج اختبار (ADF)

Variable	Level			First Difference		
	ADF	P-Value	Result	ADF	P-Value	Result
NOEX	-0.605196	0.8418	Non-Stationary	-4.387835(***)	0.0045	Stationary
FDI	-3.655898(**)	0.0158	Stationary	----	----	----
GFCF	-3.309819(**)	0.0332	Stationary	----	----	----
INF	-1.603746	0.4579	Non-Stationary	-6.499659(***)	0.0001	Stationary
VAI	-1.505559	0.5066	Non-Stationary	-3.297038(**)	0.0324	Stationary
L	-0.499929	0.8687	Non-Stationary	-4.055352(***)	0.0084	Stationary

Notes: (*) 10%; (**) 5%; (***) 1%.

المصدر: (9) EViews

تشير نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن المتغيرين FDI, GFCF مستقران في مستواهما الأصلي I (0)، حيث أن القيمة الاحتمالية P-Value أقل من القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 5%. وهذا يعني رفض فرضية عدم وجود جذر وحدة وقبول الفرضية البديلة. على العكس، فإن المتغيرات NOEX, INF, VAI, L غير ساكنة في مستواها الأصلي، ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول، مما يشير إلى أنها متكاملة من الرتبة الأولى I(1).

اختبار التكامل المشترك (Cointegration):

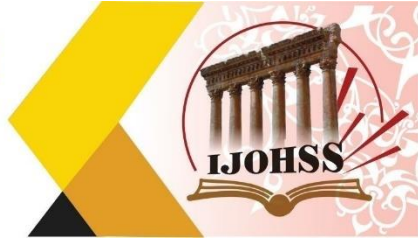
سيتم اختبار فرضية عدم وجود أي علاقة تكاملية بين متغيرات النموذج ($H_0: r = 0$) مقابل فرضية وجود علاقة تكاملية واحدة على الأقل ($H_1: r > 0$) باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen test)، حيث يتضمن هذا الاختبار اختباري الأثر (Trace Test) والقيمة الذاتية القصوى (Maximum Eigenvalue Test) لتقدير عدد العلاقات التكاملية (r).

الجدول (4) نتائج اختبار (Johansen)

Vector	Trace Test			Eigen Value Test		
	Trace Statistic	0.05Critical Value	P-Value	Max-Eigen Statistic	0.05Critical Value	P-Value
None *	149.5822	107.3466	0.0000	64.50665	43.41977	0.0001
At most 1 *	85.07557	79.34145	0.0172	40.73043	37.16359	0.0187
At most 2	44.34514	55.24578	0.3156	21.42840	30.81507	0.4395
At most 3	22.91673	35.01090	0.5141	11.87354	24.25202	0.7749
At most 4	11.04319	18.39771	0.3854	6.886856	17.14769	0.7253

المصدر: (9) EViews

* رفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5%.



وفقاً لنتائج اختباري (Trace) و (Eigen value)، فإن القيم المحسوبة للتكامل المشترك أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وهذا يدل على وجود علاقيتين على الأقل من التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، على المدى الطويل وبالتالي، يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل ($H_1: r \geq 1$).

تقدير معاملات الانحدار:

تم تقدير نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) من خلال برنامج EViews (9) ويوضح الجدول التالي نتائج عملية التقدير:

الجدول (5) نتائج تقدير النموذج الخطي

Variable	Coefficient	S. E	t-statistics	P.value
C	-594205.5	73233.50	-8.113848	0.0000
FDI	3599.133	3109.328	1.157528	0.2696
GFCF	3487.500	1533.616	2.274037	0.0421
INF	-2659.272	1370.298	-1.940653	0.0762
VAI	4856.065	662.4760	7.330175	0.0000
L	0.034200	0.001808	18.91413	0.0000

Adj R2 = 96%) (R2 = 97%) (D.W =2.31) (F F-statistics =106.3433) Prob (F-statistics) =0.000000

المصدر: (9) EViews

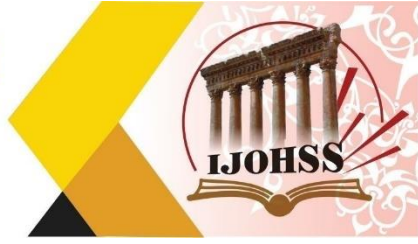
تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية تساوي -594205.5 عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة (L, VAI, INF, GFCF, FDI) مساوية للصفر. وبالنظر إلى تأثير كل متغير على حده، نجد أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الصادرات غير النفطية بمقدار 3599.133 وحدة، ولكن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%. وعلى العكس، فإن زيادة تكوين رأس المال الثابت (GFCF) والقيمة المضافة للصناعة (VAI) والقوى العاملة (L) تؤدي إلى زيادة ملحوظة في الصادرات غير النفطية، حيث بلغت معاملات هذه المتغيرات 3487.5 و 4856.065 و 0.034200 على التوالي، وكانت جميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. أما بالنسبة للتضخم (INF)، فنجد أن العلاقة عكسية وغير معنوية مع الصادرات غير النفطية، بمعنى أن زيادة التضخم يؤدي إلى انخفاض الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية. ويشير معامل التحديد المعدل $Adj R^2 = 0.96$ ، إلى أن النموذج يفسر حوالي 96% من التغير في الصادرات غير النفطية، مما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتمثل النسبة المتبقية والتي تساوي 4% متغيرات أخرى لم تدرج في نموذج الدراسة. كما تؤكد قيمة $Prop (F-statistics) = 0.000000$ وهي ذات دلالة إحصائية على صحة النموذج ككل.

اختبار معامل التضخم للمتغيرات المستقلة (Variance Inflation Factors):

للتأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة، تم إجراء اختبار معامل التضخم (VIF) لجميع المتغيرات لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة خطية قوية بين متغيرين مستقلين أو أكثر، مما قد يؤثر على دقة تقدير المتغيرات.

الجدول (6) اختبار (VIF)

Variable	VIF
----------	-----



FDI	1.070771
GFCF	1.546771
INF	1.669106
VAI	4.104105
L	2.746149

السابق يتضح

من خلال الجدول

عدم وجود ارتباط منعدّد بين المتغيرات المستقلة حيث أن قيمة $VIF > 5$. المصدر: (9) EViews

اختبارات فحص النموذج:

بعد تقدير متغيرات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، سنقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتقييم النموذج والتأكد من خلوّه من مشاكل القياس، والتي تم إيضاحها في الجدول التالي:

الجدول (7) الاختبارات التشخيصية

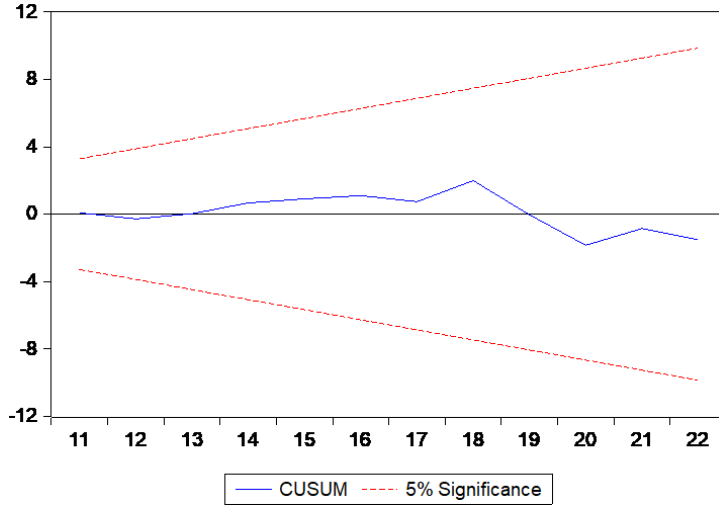
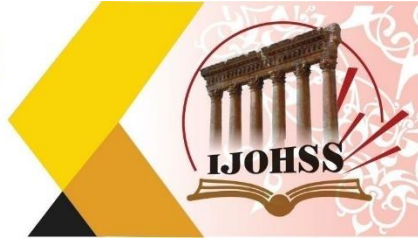
P. Value	Static. Value	الاختبار
0.3771	0.7802	اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test
0.1272	2.326732	اختبار عدم تجانس البيانات Heteroskedasticity Test: Arch
0.7723	0.5166	اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test
0.6595	0.2049	اختبار رامسي للتحديد الخاطئ Ramsey Reset Test

المصدر: (9) EViews

وبالنظر إلى الجدول أعلاه، أظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للكشف عن الارتباط الذاتي، أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.3771 وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض 5%، ما يعني قبول فرض عدم القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل. وأوضح اختبار Heteroskedasticity Test Arch، للكشف عن مشكلة عدم تجانس البيانات أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.1272 وهي أكبر من 5% وبالتالي قبول فرض عدم القائل بوجود تجانس بين البيانات. ومن خلال إجراء اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي تأكد لنا قبول فرض عدم الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبيانات، باعتبار أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.7723 وهي أكبر من 5% وأخيراً، أظهر اختبار Ramsey Reset Test المتعلق بمدى ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، بأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.6595 أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على توصيف النموذج بشكل جيد، وملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM):

يتم استخدام اختبار Cusum للتحقق من ثبات المتغيرات في النموذج الاقتصادي عبر الزمن. وعدم وجود تغييرات مفاجئة أو هيكلية في العلاقة بين المتغيرات. حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يكون الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، على العكس من ذلك تكون المعاملات غير مستقرة في حال أن المنحنى خارج هذه الحدود.



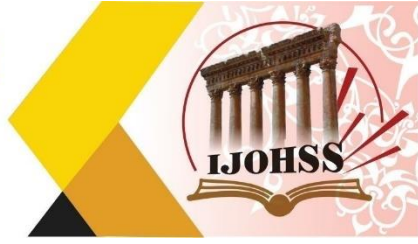
ويشير اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) إلى أن النموذج الاقتصادي المستخدم في هذه الدراسة مستقر هيكليًا. وذلك لأن الإحصاءات المتعلقة بهذا الاختبار تقع ضمن الحدود الحرجة المحددة عند مستوى معنوية 5%.

مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية، ولكن هذه العلاقة ليس لها دلالة إحصائية وهو ما يخالف فرضية الدراسة. ويعزى ذلك إلى هيمنة مشاريع الطاقة على حجم الاستثمار الكلي، حيث توجه معظم التدفقات نحو القطاع النفطي. بالإضافة إلى ذلك، فإن اتساع السوق المحلية الاستهلاكية يشجع الشركات على توجيه إنتاجها نحو السوق المحلية بدلاً من التصدير، مما يحد من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات غير النفطية (بن الشيخ وآخرون، 2016). كما أظهرت النتائج العلاقة الإيجابية والمعنوية بين الصادرات غير النفطية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت إذ أن زيادة الصادرات غير النفطية ترتبط بزيادة في الاستثمار في رأس المال الثابت، والعكس صحيح وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة. وفي المقابل ظهرت العلاقة العكسية وغير المعنوية بين التضخم والصادرات غير النفطية، أي أنه كلما زاد معدل التضخم، كلما انخفضت قيمة الصادرات غير النفطية وهذه النتيجة اتفقت مع فرضية الدراسة. كما أظهر التحليل وجود ارتباط إيجابي وذو دلالة إحصائية بين زيادة القيمة المضافة التي تساهم بها الصناعة وارتفاع عدد العاملين، وبين النمو في قيمة الصادرات غير النفطية، مما يشير إلى أن تعزيز الإنتاجية الصناعية وزيادة القوى العاملة يؤديان إلى زيادة الصادرات غير النفطية والعكس صحيح وهو ما يتفق مع فرضية الدراسة. وأخيرًا، أظهرت اختبارات تشخيص النموذج أن النموذج المقترح مناسب للبيانات ولا يعاني من مشاكل الارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين، وأن البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا، إضافة إلى أن النموذج محدد بطريقة صحيحة، ويتصف بالاستقرار الهيكلي.

الخاتمة والتوصيات:

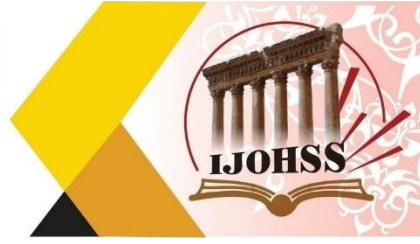
قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية خلال الفترة الزمنية من 2005 إلى 2022. حيث شمل النموذج مجموعة من المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، والمتمثلة في تكوين رأس المال الثابت والتضخم والقيمة المضافة للصناعة والقوى العاملة. وعلى الرغم من التوقعات بوجود علاقة إيجابية ومعنوية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية، إلا أن النتائج لم تدعم هذه الفرضية. وقد يكون ذلك نتيجة لعدة عوامل، منها التركيز على القطاعات النفطية، مما حد من تأثير هذا الاستثمار على القطاعات الأخرى. وعلى الرغم من عدم دلالة هذه العلاقة إحصائيًا، إلا أن الفرص المتاحة لتنمية الصادرات غير النفطية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال كبيرة، حيث تمتلك المملكة العربية السعودية مقومات



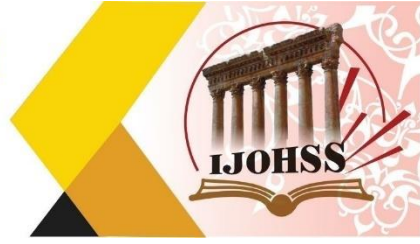
- أساسية وقوية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز صادراتها غير النفطية تتمثل في مواردها الطبيعية المتنوعة، وموقعها الاستراتيجي، ودعم الحكومة القوي للاستثمار. لذلك يتطلب تحقيق تنوع اقتصادي أكبر تطوير سياسات استثمارية جديدة تشجع على توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات غير النفطية وذات القيمة المضافة العالية، لتحقيق أقصى استفادة من هذه الإمكانيات، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق تنوع اقتصادي حقيقي في المملكة العربية السعودية. وبناء على هذه النتائج توصي هذه الدراسة بالآتي:
1. ضرورة إعادة تقييم السياسات الحالية لجذب الاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات الصناعية والخدمية الواعدة. وتوفير الحوافز اللازمة للشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه القطاعات.
 2. توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة من خلال تبسيط الإجراءات لتشجيع المزيد من الشركات على الاستثمار في المملكة.
 3. التركيز على الاستثمار في التعليم والتدريب لرفع كفاءة القوى العاملة المحلية وبناء القدرات الوطنية المؤهلة لتلبية احتياجات هذه القطاعات.
 4. تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال دعمها للدخول في الأسواق العالمية، وتشجيع الشراكات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص.
 5. الاستثمار في البحث والتطوير وتبني التقنيات الحديثة لتطوير منتجات وخدمات جديدة ذات قدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية.
 6. تعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة والاستثمار، وبناء شراكات مع الدول والشركات وتبادل الخبرات والتكنولوجيا، مما يساهم في تحسين جودة المنتجات السعودية وزيادة فرص التصدير.
 7. الاستثمار في تطوير البنية التحتية والموانئ والمطارات لتسهيل حركة التجارة الخارجية وزيادة كفاءة التصدير.
 8. العمل على تعزيز صورة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة ومركز صناعي عالمي.

المراجع

1. البنك المركزي السعودي. روجع من: <https://2u.pw/YcO6S>
2. الديبان، محمد (2019) الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 المحفزات والتحديات، غرفة الرياض. روجع من: <https://2u.pw/uTj19N>
3. الديب، خالد زكي محمد (2019) دور الاستثمار المحلي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030 م، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 3: 13-50. روجع من: <https://2u.pw/5MXi6w7>
4. السواعي، خالد محمد مصطفى (2017) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الأردني، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، العدد 1: 62-95. روجع من: <https://2u.pw/ZsNM10e>
5. الغاوي، هالة سمير عبد الحميد (2020) أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، المجلة العربية للإدارة، 40(2)، 133-140. روجع من: <https://2u.pw/recRRvS>
6. الاستراتيجية الوطنية للاستثمار (2023)، روجع من: <https://2u.pw/rUpheVS>
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2023)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. روجع من: <https://2u.pw/ZCD05cfs>
8. الهادي، فوزية محمد والحبيشي، محمد ميلاد (2022) دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990-2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الموزعة ARDL، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، العدد 22: 79-88. روجع من: <https://2u.pw/RZN2zXv>
9. الهيئة العامة للإحصاء (2022)، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2022. روجع من: <https://2u.pw/fFeq04Ra>
10. الهيئة العامة للإحصاء (2022)، تقرير التجارة الدولية لعام 2022. روجع من: <https://2u.pw/VMLgNyOX>
11. الهيئة العامة للإحصاء (2019)، نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي. روجع من: <https://2u.pw/8Jq9odAN>



12. أحمد، هبة السيد محمد سيد ووردة، علي شريف عبد الوهاب (2019) دور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الصناعية السعودية: دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 27(2)، 28-53. روجع من: <https://2u.pw/EjUVVQ5>
13. أرقام (2023)، المملكة تصدر إحصاءات محدثة للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار منهجية جديدة أقرها صندوق النقد الدولي. تاريخ الدخول 2024/3/25. روجع من: <https://2u.pw/S2xd7Hqf>
14. أزروال، محمد (2018) دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: قطاع الصناعات التحويلية نموذجاً، المغرب: جامعة الحسن الأول. روجع من: <https://2u.pw/o2g8iDX>
15. أوديني، ليلي (2017) تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الصادرات الجزائرية (2000-2015) - دراسة قياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة. روجع من: <https://2u.pw/kwTarZQ4>
16. بزوح، يونس (2011) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على الميزة التنافسية داخل القطاع دراسة حالة قطاع الهاتف النقال (جازي، نجمة، موبيليس) الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. روجع من: <https://2u.pw/XIva6n7>
17. بن الشيخ، عبد الحميد ولحيمر، سارة وعدوكة، لخضر (2016) الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي من خلال "فرضية النمو بقيادة التصدير" في الدول النفطية (الجزائر والمملكة العربية السعودية) للفترة (2011-2000)، Revue Algérienne d'Économie et de Management، العدد: 1: 86-95. روجع من: <https://2u.pw/7OQ4VKF>
18. بوزار، عائشة، بوكراع، فتيحة (2022) أثر الاستثمار المحلي على تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000-2019)، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت. روجع من: <https://2u.pw/temvNVbs>
19. حسين محمد محمود، نيفين (2023) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المصرية "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1960-2021)". المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد: 2: 1679-1721. روجع من: <https://2u.pw/peaen2q>
20. خاطر، إسهمان (2013) دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة محمد خيضر، بسكرة. روجع من: <https://2u.pw/qZBTwNUa>
21. رؤية 2030، التقرير السنوي لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لعام 2022، روجع من: <https://2u.pw/79Y5NSVz>
22. رؤية 2030. روجع من: <https://2u.pw/NCOXi>
23. زيتوني، عبد الكريم وبديار، أحمد (2021). أثر النمو والاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات المناطق الحرة في دولة الإمارات خلال الفترة (2000-2019) باستخدام نموذج ARDL، دراسات اقتصادية، العدد: 3: 374-387. روجع من: <https://2u.pw/2I0BgYc>
24. سعداوي، أمينة وبشطلبي، نسيم (2016) أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2006-2015)، جامعة 8 ماي 1945، قالمة. روجع من: <https://2u.pw/ZOu4gttE>
25. طوير، أمال ومختاري، عبد الجبار (2020) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 4(2)، 125-142. روجع من: <https://2u.pw/mW2oHS6>
26. عبد الرازق، محمود حامد (2006) تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مصر: مكتب الحديث للنشر والتوزيع. روجع من: <https://2u.pw/RTvUPVo>
27. عبيدي، هارون و الأخضر، نصير محمد وفقيري، عمار (2017) دراسة تحليلية تقييمية لتجربة استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر ومصر (2000-2016)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي. روجع من: <https://2u.pw/fLCNNpr>
28. عطية، باولا (2023) تعزيز الصادرات السعودية غير النفطية أولى مستهدفات رؤية 2030، تاريخ الدخول 2024/3/26. روجع من: <https://2u.pw/aV257SQn>



29. قادري، محمد وداودي، محمد (2018). قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي في دول الـMENA (دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016 باستخدام VECM)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 3: 367-380. روجع من: <https://2u.pw/R8RYHh5>
30. قد، مريم (2016) دور الاستثمار الأجنبي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. روجع من: <https://2u.pw/8I74cq5Z>
31. مجموعة البنك الدولي. روجع من: <https://2u.pw/3scbI>
32. محمد، إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف (2014) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 2(2014)، 1175-1284. روجع من: <https://2u.pw/K7sdcEn>
33. مرابط، محمد (2019) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية: دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3. روجع من: <https://2u.pw/N3fjvvyv>
34. مقاش، سامية (2018) أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الماليزية، دراسة قياسية للفترة: 1995 - 2014. الاقتصاد والتنمية، العدد 2: 5-24. روجع من: <https://2u.pw/Dv8M8XL>
35. Fadol, H. (2020) The relationship between the GDP, FDI, and non-oil exports in the Saudi economy -1970-2019: Evidence from (VECM) and (ARDL) assessment - according to Vision 2030. Journal of Economics and Econometrics. vol.11:13-25. Reverted from: <https://2u.pw/vG4ada57>
36. Khan, H. Khan, M. Ahmed, M. Popp, and J. Oláh, J. (2021) The Nexus between Export Diversification and Foreign Direct Investment: Empirical Evidence from China. Montenegrin Journal of Economics. vol.17:121-134. Reverted from: <https://2u.pw/dqvBIIG>
37. Khayat, S. H. (2020) The Determinants of GCC's Outward Foreign Direct Investment. International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, vol.10: 1026-1043. Reverted from: <https://2u.pw/WE1bdmU>
38. Mahmoodi, M. and Mahmoodi, E. (2016) Foreign direct investment, exports and economic growth: Evidence from two panels of developing countries. Economic Research-Ekonomska Istrazivanja. vol.29: 938-949. Reverted from: <https://2u.pw/CTxIHpa>
39. Okechukwu, O. De Vita, G. and Luo, Y. (2018) The impact of FDI on Nigeria's export performance: a sectoral analysis, Journal of Economic Studies, vol. 45: 1088-1103. Reverted from: <https://2u.pw/dJ7U1Vi>
40. Selimi, Nasir & Sadiku, Luljeta & Reçi, Kushtrim. (2016). The Impact of Foreign Direct Investment on the Export Performance: Empirical Evidence for Western Balkan Countries, ILIRIA International, vol. 6: 57-66. Reverted from: <https://2u.pw/4suH8iS>